ضبط الصحابة ﷺ في الحديث النبوي

✍إعداد الباحث

بندر بن غازي بن اسريحان الحربي

باحث ماجستير ـ قسم الدراسات الإسلامية ـ تخصّص: الحديث ـ

كلية التربية ـ جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز

المملكة العربية السعودية

Email : bandar.ghazi@gmail.com

ضبط الصحابة ﷺ في الحديث النبوي

بندر بن غازي بن اسريحان الحربي
قسم الدراسات الإسلامية – تخصّص: الحديث – كلية التربية – جامعة الأمير سطام ابن عبد العزيز – المملكة العربية السعودية
البريد الاليكتروني : Email : bandar.ghazi@gmail.com

الملخص :

أهداف البحث: تأكيد ضبط الصحابة ﷺ للسنة النبوية من خلال جمع المؤكدات والشواهد والعبارات التي قالها الصحابة عن أنفسهم، أو قالها عنهم غيرهم، والتي تؤكّد ضبطهم للحديث النبوي، وتؤكد مراعاتهم لمسألة الحفظ والضبط والإتقان لما يروونه من سنة النبي ﷺ ، وأنّها كانت مسألة حاضرة في أذهانهم وقلوبهم.

أهم نتائج البحث:

البحث يُظهر قوة ضبط الصحابة ﷺ لألفاظ الحديث النبوي، حيث كان يرتكز على عدة ركائز مهمّة: كتعظيمهم للرواية عن رسول الله ﷺ، وعلمهم بخطر الكذب عليه، ومعرفتهم بشرف حفظ سنته وتبليغها لمن لم يسمعها..

تنوع التعبير، واختيار الألفاظ المؤكدة للضبط عند الصحابة ﷺ كان حاضرًا بصورة ظاهرة، حيث تعدّدت وتنوّعت عباراتهم التي استخدموها لتأكيد ضبطهم، سواء في ذلك عبارات تأكيد الحفظ، أو الخبرة، أو الشهادة، أو غير ذلك.

الشواهد اللفظية لضبط الصحابة لها امتدادات شرعية؛ كتعظيم الحلف واليمين، وتعظيم شأن الشهادة، وخطر الكذب على رسول الله ﷺ.

بعد جرد الكتب التسعة وجدتُ أن أكثر مؤكدات الضبط ورودًا هو الشهادة على الرواية ، حيث ورد في (٤١) حديثًا، ثم التصريح بالحفظ وعدم النسيان؛ حيث ورد في (٣٢) حديثًا، ثم ما ورد في مثل قول الصحابي: «سمعته أذناي وأبصرته عيناي ووعاه قلبي» حيث ورد في (٢١) حديثًا، وسائر الشواهد تكررت في أقل من العشرين مرة، وبعضها لم يرد إلا مرة واحدة: كتصحيح النبي ﷺ لرواية الصحابي.

الكلمات المفتاحية: ضبط، الصحابة، الحديث النبوي

Control companions, may God be pleased with them in the hadith of the Prophet

Bandar bin Ghazi bin Asirhan Al-Harbi
Department of Islamic Studies - Specialized: Hadith - College of Education - Prince Sattam Ibn Abdulaziz University - Kingdom of Saudi Arabia
Email : bandar.ghazi@gmail.com

Abstract

Research Title : How the Companions of the Prophet (peace be upon him) thoroughly verified the Hadith
Researcher name :Bandar Bin Ghazi Bin Asirhan Al-Harbi
Research Objectives : To investigate and verify the accurate methodology the Companions used to review and verify the Hadith throughout collecting the confirmations, evidence, and expressions that the companions said about themselves, or what others said about them, and which confirm their verification of the hadith, and confirm their understanding of the importance of memorizing, monitoring and mastery of what they see from the Prophet's Sunnah and it was very important matter to them.
The most important research results:
The research shows how the Companions precisely monitored the wording of the Hadith of the Prophet peace be upon him, as it was based on several important facts: such as glorifying the narration from the Messenger of Allah and teach them the danger of lying to him,

and knowing about the honor of maintaining his Sunnah and communicating it to those who have not heard it

The various expressions, yet with the same meaning and selecting the verbal terms which emphasize the ability of the Companions to memorize and verify the Hadith as they used several expressions be it confirmation of memorization, experience, testimony, etc.

There is also verbal evidence which confirms how important to the Companions to verify the Hadith for example glorifying the oath and testimony and the danger of lying to the Messenger of Allah.

After going through the nine books I found that the most common method of confirming the accuracy was the testimony of the narrative of the hadith, as it was stated in ٤١ Hadith, then stating fully memorizing and not forgotten; as it was stated in ٣٢ Hadith, then what is stated in such Companion saying: « My ears have heard, my eyes have seen, and my heart became aware of it" it was mentioned in ٢١ Hadiths, and all other evidence was repeated in less than twenty times, and some of them has not appeared except once: as a correction of the Prophet peace upon him to the companion narrative.

KeyWords : Review –Verify- Companions - Hadith

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي أكمل لنا دينه، وأتمّ علينا نعمته، ورضي لنا الإسلام دينًا، وجعلنا من خير أُمّةٍ أُخرجت للنّاس، والصلاة والسلام على من أرسله الله هاديًا ومبشّرًا ونذيرًا، وداعيًا إلى الله بإذنه وسراجًا منيرًا، فعلّم به من الجهالة، وهدى به من الضلالة، وَوَعَدَ من اتَّبعَ شرعَه، واقتفى أثره، وتمسّك بسنّته بالهدى والفلاح في الدنيا والآخرة، قال تعالى: ﴿ قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْۖ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْۚ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٥٤﴾ ﴾ [النور: ٥٤].

ثم أما بعد:

فقد وعد اللهُ ﷻ بحفظ هذا الدين، وبقائه، وخلوده، وعلوّه، وظهوره على سائر الأديان، فقال تعالى ﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدٗا ﴿٢٨﴾ ﴾ [الفتح: ٢٨]. وكان من لوازم، ومقتضيات حفظ هذا الدين: أن يحفظ الله المصدر الذي يرجع النّاسُ إليه، فيعرفون شرائع هذا الدين، وأحكامه، وآدابه، وحدوده، وهذا المصدر يتمثّل في كتابِ الله أوّلًا، وفي سنّةِ رسوله ﷺ ثانيًا.

ومن المعلوم أنّ السنّة النبويّة المطهّرة هي وحيٌ من الله -تعالى- على لسان رسوله الكريم؛ كما قال ﷻ: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ ﴿٤﴾ ﴾[النجم: ٣-٤].

والقرآن الكريم قد جاء مجمِلًا لأصول القضايا والمسائل، والسنّة النبوية جاءت مبيّنة، وشارحة لما أجمله القرآن الكريم من عقائد، وأحكام، وتشريعات، وآداب.

وقد أخبر النبي ﷺ بأن الله تعالى قد تكفّل لدينه ولسنّة رسوله ﷺ من يدافع عنها،

ويذبّ عنها تحرف الغالين، وتأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين فقد أخرج الطبراني من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»[(١)]، وقد كان من انتحال المبطلين ما أثاره بعض المستشرقين من شبهات حول رواية الصحابة للحديث، حيث زعموا أنهم ﷺ استباحوا لأنفسهم روايته بالمعنى، ولم يتقيدوا بألفاظ النبي ﷺ، ولم يحسنوا ضبطها وإتقانها، ممّا تسبب في أضرارٍ، وإشكالات، وزيادة، ونقصان في حديث النبي ﷺ، وتلقّف هذه الشبهات بعض الكتّاب في بلاد المسلمين، وقبلوها، ثم روّجوها؛ فقيّض الله لسنة نبيّه ﷺ، ولحملتها من علماء الإسلام وحماته من يردّ هذه الشبهات بالحجج الواضحات.

ومن أوائل الذين دفعوا شبهات المستشرقين حول السنّة الدكتور مصطفى السباعي في كتابه «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي» في عام (١٣٦٨هـ)، وتبعه محمد عبدالرزاق، والمعلمي، وأبو شهبة[(٢)] – رحمهم الله – فألفوا في ذلك كتبًا ودراسات نافعة مباركة.

وكان ممّا استوقفني خلال قراءتي في كتب السنّة النبوية ومصادرها ما كنت أقرأه، وأقف عليه من عبارات تكلّم بها الصحابة حين روايتهم للحديث تُبيّن لمن يقرؤها، أو يستمع إليها أنّ مسألة ضبط السنّة وإتقانها كانت حاضرة عند الصحابة، وتؤكّد أنّهم قد قاموا بواجب حفظ السنّة ونقلها لمن بعدهم خير قيام؛ وقد تجلّى ذلك في أمثلة عديدة،

(١) أخرجه الطبراني في مسند الشاميين برقم: (٥٩٩)، وصحّحه الألباني في مشكاة المصابيح برقم: (٢٤٨).

(٢) كالدكتور مصطفى السباعي كتابه «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي» في الردّ على شبهات المستشرقين في عام (١٣٦٨هـ)، و الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة في كتابه «ظلمات أبي ريّة» ، والعلّامة المحقق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي في كتابه «الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة»، ومحمد أبو شهبة في كتابه «دفاع عن السُنَّة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين»

وعبارات كثيرة؛ كقول أحدهم: «سمعت أذناي، ورأت عيناي، ووعى قلبي رسول الله ﷺ يقول:...». أو قول أحدهم: «صُمّتا -يعني: أذنيه- إن أكن سمعت رسول الله ﷺ يقول:...». أو قول التابعي حين سماعه لحديث الصحابي مرة ثانية بعد مدة طويلة: «فحدثني كما حدّثنيه أوّل مرة». فتحصل لي من خلال جرد الكتب التسعة عددٌ كبير من مؤكدات ضبط الصحابة للسنّة النبوية، فعزمت على جمع هذه المؤكدات وإبرازها كمساهمة في إشهار هذا الوجه المشرق لعناية الصحابة بسنّة النبي ﷺ، ومدى إتقانهم وضبطهم لها، وكمساهمة في الذبّ عنهم، وردًّا على من طعنوا وشكّكوا في روايتهم للسنّة النبوية.

فاستعنت بالله تعالى وجمعت هذه الشواهد والمؤكدات لضبط الصحابة، فكان هذا البحث: «**شواهد ضبط الصحابة ﷺ للسنّة النبوية**».

وقد جاء البحث في تمهيد، وثلاثة أبواب، وخاتمة، على النحو التالي:

التمهيد: وفيه بيان معنى الضبط، ومكانته، وأهميته، وأسبابه، وحكم الرواية بالمعنى، وبيان الموقف من شبهات المستشرقين حول ضبط الصحابة.

المبحث الأول: **مؤكدات ضبط الصحابي للحديث النبوي**، وفيه عشرة مطالب:

المطلب الاول: إثبات الصحابي سماعه، أو إبصاره، أو وعيه للحديث.

المطلب الثاني: تأكيد الصحابي ضبطه بعنايته بالحديث.

المطلب الثالث: تأكيد الصحابي ضبطه بكثرة السماع للحديث.

المطلب الرابع: تأكيد الصحابي ضبطه بالحلف، واليمين على الرواية.

المطلب الخامس: تأكيد الصحابي ضبطه بالشهادة على الرواية.

المطلب السادس: تصريح الصحابي بما يدل على تحريه للضبط، واهتمامه بالإتقان.

المطلب السابع: تصريح الصحابي بما يدل على توافر ظروف الضبط، و أسبابه.

المطلب الثامن: دعاء الصحابي على نفسه إن لم يكن سمع الحديث من رسول الله ﷺ.

المطلب التاسع: تصريح الصحابي بالتزامه، وعمله بالحديث منذ سمعه من رسول الله ﷺ.

المطلب العاشر: تصريح الصحابي بأن عليه تبعة الحديث، وإثمه إن كان كاذبًا، أو مخطئًا.

المبحث الثاني: **تأكيد ضبط الصحابي للحديث بواسطة غيره**، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الاول: تصريح أحد الصحابة بتخصّص الصحابي الراوي للحديث فيه.

المطلب الثاني: تصديق النبي ﷺ لرواية الصحابي.

المطلب الثالث: تصديق صحابي لرواية الصحابي راوي الحديث.

المطلب الرابع: تصديق التابعي لرواية الصحابي راوي الحديث.

المبحث الثالث: **تأكيد ضبط الحديث بشواهد الواقع**، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الاول: أن يذكر الصحابي اهتمام النبي ﷺ بما يساعد على الضبط.

المطلب الثاني: تصديق الواقع لرواية الصحابي.

المطلب الثالث: تأكيد الضبط بروايته بعد مدة بنفس ألفاظه.

الخاتمة: تشتمل على النتائج، والتوصيات.

وأتبعت البحث بذكر المراجع والمصادر التي اعتمدت عليها في بحثي، كما أنني عزوت الأحاديث لمصادرها من كتب السنة النبوية، وجعلت الشاهد من الحديث بالبنط العريض.

التمهيد

تعريف الضبط:

لغةً: الضبط مصدر من: ضَبَطَ يَضبِطُ ضَبْطًا، فهو ضابط، والضبط لغة: لزوم الشيء، وحبسه، وضبَطَ الشيء: حفِظَه بالحزم، وحازه، وأحكمه، وأتقنه، وضبَطه ضبْطًا من باب ضَرَبَ: حفظه حفظًا بليغًا، ورجل ضابط، أي: حازم قوي شديد، وضبَط البلاد: قام بأمرها قيامًا ليس فيه نقص(١).

اصطلاحًا: يُعرّف علماء المصطلح الضبط بتعاريف مختلفة العبارات، متنوعة الشروط، لكنّها تتّفق في مجملها بإلزام الراوي أن يكون: قوي الحفظ، حازما في أخذ الحديث، متقنا في أدائه، حريصًا على سلامته من الخطأ.

ويمكن تعريف **ضبط الصحابة بأنه:** رواية الصحابة للحديث النبوي كما سمعوه، ووصفُهم فعلَ النبيِّ ﷺ كما رأوه.

مكانة الضبط، وأهميته في قبول الرواية:

لقد اهتم المشتغلون برواية السنة النبوية بمراعاة الضبط، والحفظ، والإتقان؛ لما كانوا يروونه عن النبي ﷺ بأنّه خصَّ من يحمِلُ سنّته، ويبلّغها كما سمعها بدعوة عظيمة كريمة، ففي الحديث: « نضّر الله امرأً سمع منّا حديثًا، فحفظه حتى يبلغه، فربّ حامل فقهٍ إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقهٍ ليس بفقيه »(٢)، كما امتدح الذين يعتنون بالسنّة النبوية حفظًا، ونقلًا، وتمحيصًا، وزكّاهم تزكية كريمة، فقال: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»(٣).

وضبط الراوي للحديث هو الشرط الثاني لقبول روايته بعد ثبوت عدالته (٤).

---

(١) يُنظر: لسان العرب (٣/٣٤٠)، مختار الصحاح (١/١٨٢)، المصباح المنير (٢/٣٥٧).

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب العلم، باب: فضل نشر العلم برقم: (٣٦٦٠)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم:(٤٠٤).

(٣) أخرجه الطبراني في مسند الشاميين برقم: (٥٩٩)، وصحّحه الألباني في مشكاة المصابيح برقم: (٢٤٨).

(٤) يُنظر: شرح ألفية السيوطي للأثيوبي (١/٣٢٩).

والضبط ضبطان: ضبط صدر، وهو: أن يُثبت الراوي ما سمعه؛ بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، وضبط كتاب، وهو: صيانته لديه منذ سمع فيه، وصحّحه إلى أن يؤدى منه [١].

وللضبط درجات، ومراتب متفاوتة :

المرتبة الأولى: تام الضبط.

المرتبة الثانية: من تساوى ضبطه، وعدمه.

المرتبة الثالثة: من كان ضبطه أكثر من عدمه.

المرتبة الرابعة: من عدم ضبطه أكثر من ضبطه.

وينضاف إليها صورتان: **الأولى**: من قل غلطه، **والثانية**: من كثر غلطه [٢].

ويُعرَفُ كونُ الراوي ضابطًا: بأن نعتبر روايته بروايات الثقاة المعروفين بالضبط، والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطًا ثبتًا، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه [٣].

و قوادح الضبط خمسة، وهي: فحش الغلط، وسوء الحفظ، والغفلة، وكثرة الأوهام، ومخالفة الثقات[٤].

فمن فحش غلطه، أو كثُرت غفلته، أو خالف راويهِ الضعيفُ ما رواه الثقات، فحديثه المنكر، وما خالف راويه الثقة من هو أوثق منه، أو ما حدّث به سيئ الحفظ يسمى الشاذّ، ومن ساء حفظه في آخر عمره، فحديثه المختلط، ومن كثرت أوهامه، فحديثه

(١) يُنظر: النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (٧٧).
(٢) يُنظر: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (١٨/١).
(٣) يُنظر: التقييد والإيضاح (١٣٨/١).
(٤) يُنظر: المقترب في بيان المضطرب (٢٤/١)، النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (١٠٧)

المعلل[١].

وأما نسيان الحديث، أو التردد والشك فيه إذا كانا يسيران فلا يقدح في الضبط[٢]، يدل على ذلك قول زيد بن أرقم ﷺ حين طلب منه أن يحدث بما سمعه من رسول اللهﷺ فقال:" والله لقد كَبِرت سِنِّي، وقَدُمَ عهدِي، ونَسيتُ بعضَ الذي كُنتُ أعِي مِن رسولِ اللهﷺ، فما حدَّثتُكم فاقبَلُوا، ومَا لا، فَلا تُكلِفُونِيه"[٣]، فليس من شروط الضابط ألّا ينسى أبدًا، وإنّما ألّا يُحدِّث إلا بما يُتقنه، ويُبيِّن ما يشكُّ فيه، ومثله: الوهم اليسير، فغاية الأمر أنه رجع عن الكمال الفائق المعروف[٤].

إنَّ إسهاب المحدثين في الكلام عن شرط الضبط وبيان ما يتعلق به من مسائل كأسباب الضبط، وعلاماته، ومراتبه، وقوادحه، وغير ذلك من المسائل يبيِّن الأهمية الكبرى والضرورة العظمى لمعرفة ضبط الرواة في قبول أحاديثهم، أو ردِّها.

الرواية بالمعنى، وأثرها في الضبط

والرواية بالمعنى هي: «رواية الحديث بلفظ آخر لا يختل به المعنى»[٥] اختصارًا، أو زيادة، أو تقديمًا، وتأخيرًا، أو تبديلًا لألفاظ الحديث.

ومن أمثلة تبديل الألفاظ مع اتحاد المعنى: ما جاء في حديث الواهبة نفسها فمداره على أبي حازم واختلف الرواة فيه على أبي حازم، فقال فضيل بن سليمان: «فقد زوجتكها»[٦]، وقال سفيان بن عيينة: «فقد أنكحتكها»[٧]. وقال ابن أبي حازم:

(١) يُنظر: النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (٩٠)، وما بعدها.
(٢) يُنظر: التنكيل (٦١/١). (٤٢٦/١).
(٣) أخرجه: مسلم في صحيحه: كتاب فضائل الصحابةﷺ، باب فضائل علي بن أبي طالبﷺ ، برقم: ٢٤٠٨.
(٤) يُنظر: التنكيل (٧٤١/٢).
(٥) يُنظر: شرح علل الترمذي (٤٢٨).
(٦) أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب: إذا كان الولي هو الخاطب برقم: (٥١٣٢).
(٧) أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب: التزويج على القرآن وبغير صداق برقم: (٥١٤٩).

«ملّكتُكها»[1]، فما حصل من تعدّد ألفاظ الحديث بعد ذلك مع اتحاد الحادثة دليل على أنّ بعض الرواة تصرّف في رواية الحديث بمعناه، ولم يتقيّد بلفظه.

وقد اختلف العلماء في حكم رواية الحديث بالمعنى على قولين مشهورين:

الأول: جواز الرواية بالمعنى لمن كان عالمًا بما يحيل المعاني. وذهب إليه أكثر العلماء، ومنهم: ابن مسعود، وأبو الدرداء، والشعبي، والنخعي، ونصّ على جوازه الشافعي[2]، و أحمد[3]. وهو رأي أبي داود، والترمذي، وإليه ذهب السخاوي، والنووي، والسيوطي[4].

الثاني: منْعُ الرواية بالمعنى، واتِّباعُ لفظ الحديث، وهو مذهب الاحتياط. وهو رأي ابن عمر، و قول القاسم بن محمد، وابن سيرين، ورجاء بن حيوة، ومالك بن أنس، ومسلم بن الحجاج، والقاضي عياض، وابن كثير[5].

القول الراجح:

هو جواز رواية الحديث بالمعنى بشرط معرفة الراوي بما يحيله المعنى، ومن أقوى حجج هذا القول الإجماع على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به، فإذا جاز الإبدال بلغة أخرى، فجوازه باللغة العربية أولى على أن الأولى إيراد الحديث بألفاظه دون التصرف فيه[6].

وبناء على ما سبق نعلم أنّ مفهوم الضبط واسع، يشمل ضبط ألفاظ

(١) أخرجه البخاري في كتاب اللباس، باب: خاتم الحديد برقم: (٥٨٧١).
(٢) يُنظر: شرح علل الترمذي (٤٢٧/١).
(٣) يُنظر: شرح علل الترمذي (٤٢٧/١).
(٤) يُنظر: نزهة النظر (١١٩/١).
(٥) يُنظر: الباعث الحثيث (١٤١/١).
(٦) يُنظر: نزهة النظر (١٢٠) ط. الرحيلي.

الأحاديث، وكذلك ضبط معانيها وإن لم يرو الحديث بلفظه، ولا يُعتبر ذلك خللًا في ضبط الراوي، وإن كانت الرواية باللفظ أولى، والرواية بالمعنى تكون ضرورة، ورخصة.

ومع ذلك كلّه، فإنّ الصحابة ﷺ قد بلغوا المقام الأسنى في الضبط، والإتقان لما يروونه من سنّة رسول الله ﷺ، وكان لهذا التميّز أسبابه، وظروفه التي يعود بعضها إلى فصاحة النبي ﷺ، وحسن أسلوبه، واختصاصه بجوامع الكلم(١)، وتكراره الأحاديث، وبعضها يعود إلى الصحابة أنفسهم، كتقواهم، وورعهم، وتهيّبهم من الرواية عن رسول الله ﷺ، وسيلان أذهانهم، وصفاء فطرتهم، وحضورهم الوقائع، ومشاهدتهم لها، ومذاكرتهم الأحاديث، وكتابة بعضهم لها، وأسباب أخرى كثيرة(٢).

(١)جوامع الكلم: «هو الكلام كثير المعاني قليل الألفاظ». النهاية في غريب الحديث والأثر (١/١٩٥).

(٢) يُنظر: بحث: أسباب تفوق الصحابة في ضبط الحديث، للدكتور سلطان سند العكايلة، والدكتور محمد عيد.

المبحث الأول

مؤكدات ضبط الصحابي للحديث النبوي

المطلب الأول: إثبات الصحابي سماعه، أو إبصاره، أو وعيه للحديث

وهذا النوع من المؤكدات من دلائل ثقةِ الصحابي بحفظه، ومن شواهد إتقانه لحديثه، و ضبطه لما يرويه، فالصحابيُّ الذي يقدّم لحديثه بهذه المقدّمة إنّما يريد أنْ يُثبت للسامع تحقّق ضبطه، وفهمه لما ينقله عن رسول الله ﷺ.

وقد استخدم هذا الشاهد عددٌ من أصحاب النبي ﷺ في بعض ما رووه من سنته ﷺ فمن الشواهد على هذا النوع من المؤكدات:

قول أبي شريح، لعمرو بن سعيد -وهو يبعث البعوث إلى مكة-: ائذن لي أيها الأمير، أحدِّثك قولًا قام به النبي ﷺ الغد من يوم الفتح **سمعته أذناي، ووعاه قلبي، وأبصرته عيناي حين تكلّم به:** حمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «إنّ مكة حرّمها الله، ولم يُحرّمها الناس، فلا يحلُّ لامرئٍ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دمًا...» الحديث[1].

فقول أبي شريح: «سمعته أذناي، ووعاه قلبي، وأبصرته عيناي حين تكلّم به»، أراد بهذا كلِّه المبالغة في تحقيق حفظه إياه، وتيقّينه زمانه، ومكانه، ولفظه[2].

ومن الشواهد -أيضًا- ما جاء عن أبي اليسر أنه قال :**أشهد بَصَرُ عينيَّ هاتين – ووضع إصبعيه على عينيه–، وسَمْعُ أُذنيَّ هاتين، ووعاه قلبي هذا –وأشار إلى مَناطِ قلبه–** رسولَ الله ﷺ وهو يقول: «من أنظر معسرًا أو وضع عنه، أظله الله في ظله».، وقال أيضا : **بَصَرُ عينيَّ هاتين، وسَمْعُ أُذنيَّ هاتين، ووعاه قلبي هذا – وأشار إلى مَناطِ قلبه–** رسول الله ﷺ، وهو يقول: «أطعموهم مما تأكلون، وألبسوهم

(١) أخرجه: أخرجه مسلم في كتاب العلم، باب: ليبلّغ العلم الشاهد الغائب، برقم: ١٠٤.
(٢) يُنظر: شرح النووي على مسلم (١٢٧/٩).

مما تلبسون»[(١)].

فاستشهد الصحابي أبو اليسر على تيقّنه من ضبطه للحديث بعبارات لسانه، وإشارات جوارحه، وهذه الصورة أبلغ في إثبات التمكّنِ، والتوثُّقِ من الحديث حفظًا، وفهمًا.

ومن الشواهد ما رواه ابو حميد الساعدي أن النبيﷺ قال: «ما بالُ العاملَ نبعثه فيأتي يقول: هذا لك، وهذا لي، فهلّا جلَسَ في بيت أبيه وأمه، ..» قال أبو حميد: **سمع أذناي، وأبصرته عيني، وسلوا زيد بن ثابت، فإنه سمعه معي**[(٢)].

فاجتمع في قول أبي حميد «سمع أذناي، وبصر عيني، وسَلُوا زيدَ بن ثابت، فإنّه سمعه معي» شاهدان، ومؤكِّدان على ضبط الصحابي، فالصحابيُّ مع تأكيدهِ ضبطَهُ للحديث بسَمْعِ أُذنه، وبَصَرِ عينه، فإنّه يزيدُ السامعين اطمئنانًا إلى تحقُّقِهِ، وتوثُّقِهِ من روايته بدعوتهم إلى سؤالِ صحابيٍّ آخرَ شَهِدَ معه المجلس، وسمِع معه الحديث؛ ليوافقه، ويُثبت لهم صِدقه، وضبطه، وليكون أوقع في نفس السامع، وأبلغ في طمأنينته[(٣)].

وقد بيّن شرّاح الحديث ما يحمله هذا النوع من المؤكدات من دلائل الضبط وعلامات الاستيثاق من النقل، حتّى إنهم جعلوا قول: «سمعته أذناي» بالتثنية أبلغ من قول: «سمعته أُذُنِي» بالإفراد، فقول الصحابي «سمعته أذناي». أراد أنه بالغ في حفظه، والتثبت فيه، وأنه لم يأخذه بواسطة، وأتى بالتثنية تأكيدًا[(٤)]، كما أن فيه إثبات السماع المباشر من رسول الله ﷺ دون واسطة[(٥)].

وأما قول الصحابي: «أبصرته عيناي». ففيه إثبات القرب من النبي ﷺ حين التحديث، وهذا أدعى لتحقيق السماع، والفهم عنه بالقرب منه، والرؤية، وأنّ سماعه

(١) أخرجه مسلم في كتاب الزهد والرقائق، باب: حديث جابر الطويل، وقصة أبي اليسر، برقم: ٣٠٠٦

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الهبة، باب: من لم يقبل الهديّة لعلّة، برقم: ٢٥٩٧

(٣) يُنظر: شرح النووي على مسلم (٢٢٠/١٢).

(٤) يُنظر: فتح الباري (١٩٨/١).

(٥) يُنظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٣ /٥١٧).

منه ليس اعتمادًا على الصوت دون حجاب، بل بالرؤية، والمشاهدة [1].

المطلب الثاني: تأكيد الصحابي ضبطه بعنايته بالحديث

من مؤكدات ضبط الصحابة ﷺ للحديث النبوي: أن يُخبر الصحابي بمقدار عنايته واهتمامه بما يرويه عن رسول الله ﷺ، وقد ورد هذا المؤكد عن عدد من الصحابة، واستخدموا فيه عبارات متنوّعة، و هو من أكثرها ورودًا على ألسنتهم عند روايتهم للسنّة النبوية، فمن تلك العبارات:

أولا : التصريح بحفظ الحديث، وإتقانه:

إذا كان علماء الحديث يفرّقون بين ما صرّح فيه الراوي بالسماع وما رواه معنعنًا ومؤنأنًا فيُقدّمون المصرّح فيه بالسماع على غيره، فلا شكّ بأنّ تصريح الراوي بالحفظ يُعتبر أقوى درجة من مجرّد السماع، فمن شواهد هذا المؤكّد ما جاء عن ابن عمر قال: «وَقَّتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لأَهلِ المدينةِ ذا الحُليفةِ، ولأهلِ نَجدٍ قَرْنًا، ولأهلِ الشَّامِ الجُحفَةَ». **وقال: هؤلاء الثلاث حفظتهنّ من رسول الله ﷺ، وحُدِّثت** أنّ رسول الله ﷺ قال: «ولأَهلِ اليمنِ يَلَملَمُ» [2] .

في هذا الشاهد يتّضح الدقّة التي كان عليها ابن عمر في نقله للسنّة النبوية، فصرح بحفظه الحديث، ثمّ فرّق لمن يسمع حديثه بين ما حفظه هو عن رسول الله ﷺ، وما نقله عن النبي ﷺ بواسطة غيره.

ومن الشواهد –أيضًا– قول أبي هريرة وهو يروي حديثا للنبي ﷺ:" لأحدثنك حديثًا حدثنيه رسول الله ﷺ **عقلته وعلمته**" [3]، فأكد ضبطه للحديث بعبارتين كلتاهما تدلّان على وعي الراوي لحديثه، وإتقانه لروايته، وهما: العقل، والعلم، وعقل الشيء.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) أخرجه أحمد أخرجه في مسنده برقم: ٥١١١. صححه الألباني في صحيح وضعيف أبي داود: برقم: ١٧٣٧.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة، باب: من قاتل للرياء والسمعة استحقّ النّار برقم: ١٩٠٥

ثانيا: التصريح بالخبرة، والتخصص في حديث خاص، أو باب معيّن

ومن شواهد هذا النوع أن أبا سعيد الخدري سئل عن الإزارِ، فقال للسائل: **على الخبيرِ سقطْتَ**، قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إزرَةُ المسلم إلى نصفِ السَّاقِ...»الحديث(١).

فأكد للسائل أنّ معرفته في مسألة الإزار مبنيّة على دراية وثيقة، وخبرة مؤكّدة بالنصّ الشرعي، ليست بالتخرّصات، ولا الظنون.

ومن شواهده أن ناسًا سألوا سهل بن سعد الساعدي بأيِّ شيءٍ دُووِيَ جُرحُ النَّبيِّ ﷺ؟ فقالَ: **ما بَقِيَ أحَدٌ أعلمُ بهِ منِّي**، «كَانَ عَلِيٌّ يَجِيءُ بِتُرسِهِ فِيهِ مَاءٌ... »الحديث(٢).

وكان بين الوقعة وبين تحديث سهل بذلك أكثر من ثمانين سنة (٣)، وليس يخفى ما في ضبطِ صفةِ الجُرح، وطريقةِ علاجه طيلة هذه المدّة الطويلة من جودة الحفظ، ومتانته.

وسئل من أي شيء منبر رسول الله ﷺ ؟ فقالَ: **مَا بَقِيَ بالنَّاس أَعلمُ منِّي**، هُوَ من أثلِ الغَابةِ عمِلَهُ فلانٌ مولى فلانةَ لرَسُولِ اللّهﷺ ..." الحديث(٤).

فذكر من أي شيء صنع، واسم النجّار الذي صنع المنبر، واسم مولاته، وهذا ممّا ذكر العلماء أنّه من شواهد الضبط، ومؤكداته أن يذكر مع الحديث قصّته، أو سبب وروده، نُقل ذلك عن الإمام أحمد(٥).

ومن شواهده أنه جاء أبو ثعلبة الخشني، فقال: يا بشير بن سعد **أتحفظ حديث رسول الله ﷺ، في الأمراء؟ فقال حذيفة: أنا أحفظ خطبته**، فجلس أبو ثعلبة، فقال حذيفة: قال رسول الله ﷺ: «تَكونُ النُّبُوَّةُ فِيكُم ما شاء اللَّهُ أن تكُونَ..» الحديث(٦).

---

(١) أخرجه أبو داد في كتاب اللباس، باب: في قدر موضع الإزار برقم: ٤٠٩٣.صححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب برقم:٢٠٣٠.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب: غسل المرأة أباها الدم عن وجهه برقم: ٢٤٣

(٣) يُنظر: كوثر المعاني الدراري (٣٠٩/٥).

(٤) أخرجه البخاري كتاب الصلاة، باب: الصلاة في السطوح والمنبر والخشب برقم: ٣٧٧.

(٥) نقله ابن حجر في فتح الباري (٣٦٣/١)

(٦) أخرجه أحمد في مسنده برقم: ١٨٤٠٦. حسّنه الألباني في مشكاة المصابيح (١٤٧٨/٣).

قول جابر بن عبد الله قد سئل عن قصة ماعز : **أنا أعلَمُ النَّاس بهذا الحديث،** كنتُ فيمن رَجَمَ الرَّجل، إنّا لما خرجنا به فرجمناه، فوَجَدَ مسَّ الحجارةِ صَرَخَ بِنا: يا قوم رُدُّوني إلى رسول الله ﷺ....فلما رجعنا إلى رسول الله ﷺ، وأخبرناه قال: «فهلا تركتموه وجئتموني به»(١).

فأكد الصحابي ضبطه للحديث، وأنّه أعلم النّاس به مبيّنًا سبب ذلك، وهو أنّه ممّن حضروا هذه الحادثة، وباشروها بأنفسهم، ولا شكّ أنّ حضور الراوي للموقف، ومباشرته له يجعله أقرب للضبط، وأحرى بالإتقان.

ثالثا: التصريح بعدم الزيادة، والنقصان

ومن شواهده أن شرحبيل بن السمط، قال لعمرو بن عبسة: **حدثنا حديثًا ليس فيه تزيد، ولا نسيان.** قال عمرو: سمعت رسول الله ﷺيقول: «مَن أَعتَقَ رَقَبَةً مُسلِمَةً، كانت فِكاكهُ منَ النَّارِ ....»الحديث(٢).

يُظهِر الحديث عناية الصحابة ﷺ الذين لم يسمعوا من رسول الله ﷺ، وحرصهم على السماع من أصحابه الذين أدركوه، وتلقّوا عنه، وتأكيدهم بأن يسمعوا الرواية بألفاظها سالمة من الزيادة والنقصان.

ومن شواهده أن يسير بن عمرو سأل سهل بن حنيف سئل عن الحرورية(٣) فقال: **أُحَدِّثُكَ مَا سَمِعتُ، لا أَزِيدُكَ عَلَيهِ،** سَمِعتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «يَذكُرُ قَوْمًا يَخْرُجُونَ مِنْ

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الحدود، باب: رجم ماعز بن مالك برقم: ٤٤٢٠. قال الألباني في إرواء الغليل (٣٥٤/٧): «وهذا إسناد جيد».

(٢) أخرجه أحمد في مسنده برقم: ١٧٠٢٠. صحيح الإسناد، صحّحه الترمذي، والحاكم، وغيرهما.

(٣) هي قرية بظاهر الكوفة، وقيل: موضع على ميلين منها نزل به الخوارج الذين خالفوا علي بن أبي طالب ﷺ.ينظر: معجم البلدان للحموي (٢٤٥/٢)

هَاهُنَا -وَأَشَارَ بِيَدِهِ نَحْوَ العِرَاقِ- يَقرَؤونَ القُرآنَ..». قُلتُ: هَل ذَكَرَ لَهُم عَلَامَةً؟ قالَ: **هَذَا مَا سَمِعتُ لَا أَزِيدُكَ عَلَيهِ**(١).

في هذا الشاهد تصريحٌ من الصحابي بعدم الزيادة، وتكراره له مرة أخرى يؤكد ضبطه للحديث بلفظه.

رابعا: التصريح بروايته الحديث كما سمعه

ما رواه حذيفة أنه قال: كنا جلوسا عند عمر ﷺ، فقال: أيكم يحفظ قول رسول الله ﷺ في الفتنة، **قلت أنا كما قاله:** قال: إنك عليه أو عليها لجريء، قلت: «فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَوَلَدِهِ وَجَارِهِ، تُكَفِّرُهَا الصَّلاَةُ وَالصَّوْمُ وَالصَّدَقَةُ، وَالأَمْرُ وَالنَّهْيُ»(٢).

قول حذيفةَ لعمرَ لما سألهم عمّن يحفظ حديث النبي ﷺ في الفتنة: «أنَا كَمَا قاله»، أي: أنا أحفظ ما قاله.

خامسًا: التصريح بالخبرة العامة بحديث النبي ﷺ

ومن شواهده قول ابن عباس : « **قد حفظت السنّة كلّها** غير أني لا أدري أكان رسول الله ﷺ، يقرأ في الظهر والعصر، أم لا؟.....»(٣)

فصرح ابن عباس بحفظ السنة كلها، ومن شروط كمال الفقه الإحاطة بالسنّة النبوية حفظًا وفهمًا، وهذا ما قصده ابن عباس في كلمته.

ومن شواهده – أيضًا – قول هشام بن عامر لبعض طلبة العلم وقد كانوا يتجاوزونه ويذهبون لعمران بن حصين فقال لهم ذات يوم: إنّكم لتجاوزوني إلى رجال، **ما كانوا بأحضَرَ لرسولِ الله ﷺ منّي، ولا أعلمَ بحديثه منّي**، سمعت رسول الله ﷺ، يقول:

(١) أخرجه أحمد في مسنده برقم: ١٥٩٧٧. الحديث حسن الإسناد؛ لحال حزام بن إسماعيل.
(٢) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب: الصلاة كفارة، برقم: ٥٢٥.
(٣) أخرجه أحمد في مسنده برقم: ٢٢٤٦. صححه الألباني على شرط البخاري في صحيح أبي داود (٣٩٣/٣).

«ما بين خلقِ آدمَ إلى قيامِ السَّاعة خَلْقٌ أكبر من الدَّجال»[1].

فبيَّن الصحابي هشام بن عامر السبب الذي أوجب له سعة العلم بالسنّة النبوية، وكثرة الحفظ للحديث النبوي، وهو مداومة الحضور لمجالس النبي ﷺ، والاهتمام بتلقّي السنّة .

المطلب الثالث: تأكيد الصحابي ضبطه بكثرة سماعه للحديث

من مؤكدات ضبط الصحابة ﷺ للحديث النبوي: أن يُخبر الصحابي بكثرة سماعه للحديث ولا شكَّ أنّ تكرّر سماع الراوي للحديث من أسباب حفظه، وموجبات ضبطه، وفهمه.

وقد ورد هذا المؤكد للضبط عن عدد من الصحابة، واستخدموا فيه عبارات متنوّعة.

فمن شواهد هذا المؤكد قول أنس بن مالك كُنتُ أخدِمُ رسولَ الله ﷺ، **فكنتُ أسمعه كثيرًا** يقول: «اللهم إني أعوذ بك من الهَمِّ والحَزَنِ، والعَجزِ والكَسلِ...» الحديث[2].

فأخبر أنس بن مالك بكثرة سماعه لهذا الدعاء هو من أجل تأكيد ضبطه له.

ومن شواهده قول أبي أمامة: **لو لم أسمعه من النبي ﷺ إلا سبع مرار ما حدثت به** قال: «إذا توضّأ الرّجلُ كما أُمِرَ ذهبَ الإثمُ ... »الحديث[3].

فعبارة أبي أمامه مع ما تحمله من معاني الضبط لما يرويه، ففيها بيان عظيم تحوّطه في الرواية عن رسول الله ﷺ.

المطلب الرابع: التصريح بكثرة حضوره لمجلس، ومكان الحديث

من شواهد هذا المؤكّد قول جابر بن سمرة: «أن رسول الله ﷺ، كان يخطب قائمًا، ثم

(١) أخرجه مسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب: في بقية من أحاديث الدجال برقم: ٢٩٤٦

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب: من غزا بصبي للخدمة برقم: ٢٨٩٣

(٣) أخرجه أحمد أخرجه في مسنده برقم: ٢٢٢٨١. الحديث حسن الإسناد؛ لحال عاصم بن أبي النجود، وشهر بن حوشب.

يجلس، ثم يقوم فيخطب قائمًا، فمن نبّأك أنّه كان يخطب جالسًا فقد كذب، **فقد والله صلّيتُ معه أكثر من ألفي صلاة**»[1].

ويُحمل قوله على المبالغة إن كان أراد صلوات الجمعة أو يكون أراد سائر الصلوات[2]، ولا شكَّ أنّ هذا الأسلوب من المبالغة الذي استخدمه الصحابي إنّما أراد به وثوقه من ضبطه للحديث.

ومن شواهده حديث ابن عمر، قال: «رَمَقتُ النَّبِيَّ ﷺ شهرًا فكان يقرأُ في الرَّكعتين قبل الفجرِ، بِقُل يا أَيُّها الكَافرون، وقُلْ هو اللَّهُ أَحَدٌ»[3].

ففيه تأكيد ضبط ابن عمر للسنّة بكثرة المشاهدة لفعل النبي ﷺ وهو يقرأ هاتين السورتين في ركعتي الفجر.

ومن شواهده قول جابر بن سمرة : «جالستُ النبي ﷺ أكثر من مائة مرة، فكان أصحابه يتناشدون الشِّعرَ، ويتذاكرون أشياء من أمر الجاهلية، وهو ساكتٌ، فرُبَّما يَتبسَّم معهم»[4]، والمعنى: أنّه كثير المجالسة للنبي ﷺ، وبالتالي فهو كثير الاطلاع على أخباره، كثير المعرفة بأحواله.

المطلب الخامس: التصريح بتكرار النبي ﷺ للحديث، وإعادة لفظه عدة مرّات في نفس المجلس

ومن شواهده أن أبا أمامة دعي لطعام فلما فرغ منه قام فقال: لقد قُمتُ مَقَامِي هذا،

(١) أخرجه مسلم في كتاب الجمعة، باب: ذكر الخطبتين قبل الصلاة، وما فيهما من الجلسة برقم: ٨٦٢

(٢) يُنظر: المعلم بفوائد مسلم (١/٤٧٤).

(٣) أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة، باب: ما جاء في تخفيف ركعتي الفجر والقراءة فيها برقم: ٤١٧. صحّح الحديث أحمد شاكر في تعليقه على الترمذي (٢/٢٧٦). و الألباني في الصحيحة (٧/٩٧٧)

(٤) أخرجه الترمذي في أبواب الأدب، باب: ما جاء في إنشاد الشعر برقم: ٢٨٥٠ . صحّحه الألباني في صحيح الترمذي (٣/١٣٧)

ومَا أنا بخطيب، وما أُريدُ الخُطبة، ولكنّي سمعت رسول الله ﷺ يقول عند انقضاء الطعام: «الحَمدُ للَّهِ كثيرًا طيّبًا مُباركًا..» الحديث. قال: فلم يزل يردّدهنّ علينا حتى حفظناهنّ (١).

فهذا التصريح من الصحابي يؤكِّد قيمة الترداد، وأثره في جودة الحفظ.

المطلب السادس: تأكيد الصحابي ضبطه بالحلف، واليمين على الرواية

القَسَم نوعٌ من أنواع التوكيد عند العرب، بل هو أجلُّها، وليس في المؤكِّدات ما يوازيه، أو يقوم مقامه، فهو أقواها على الإطلاق، وقد استعمل هذا النوع من المؤكدات عدد من الصحابة، وهم لا يحلفون على روايتهم، وحديثهم إلا وقد استوثقوا منه، واطمأنّوا إلى ضبطه له، وقد تنوّعت أساليب الصحابة في القَسَم أثناء الرواية، وكلٌّ له أسلوبه، وطريقته.

ويأتي هذا المؤكد على صورتين:

الأولى : أن يأتي الحلف من الصحابي ابتداء

فمن شواهده قول علي بن أبي طالب ﷺ قال: والذي فلق الحبّة، وبرأ النَّسمَة، إنه لعهد النبي الأمي ﷺ إليَّ: «ألا يُحبّني إلا مؤمن، ولا يُبغضني إلا منافق»(٢).

فاجتمع في هذا اليمين عدد من المؤكِّدات وهي: واو القسم ، وتكرار بعض صفات المقسَم به، و (إنّ) المشدّدة ، ولام التوكيد المفيدة للتحقيق، و وصف الخبر النبوي بالعهد، وهو بمعنى الوصيّة، وهذا يُعطيه معنى التأكيد، والمبالغة، وهو أقوى من مجرّد الخبر المحض

ومن شواهده ما جاء عن عبد الرحمن بن يزيد، قال: رمى عبد الله – أي الجمرات –

(١) أخرجه أحمد في مسنده برقم: ٢٢٢٥٦.صحيح الإسناد، والحديث أخرجه البخاري في صحيحه برقم: (٥٤٥٨).

(٢) أخرجه مسلم أخرجه في كتاب الإيمان، باب: الدليل على أن حب الأنصار وعلي ﷺ من الإيمان وعلاماته، وبغضهم من علامات النفاق برقم: ١٣١.

من بطن الوادي، فقلت: يا أبا عبد الرحمن إن ناسًا يرمونها من فوقها؟ فقال: «**والذي لا إله غيره، هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة ﷺ**»(١).

فاستخدم ابن مسعود ﷺ أسلوب القسم حينما اختلف النّاس في المقام الذي كان يرمي منه رسول الله ﷺ جمرة العقبة، وهُنا الضبط لسنّة عمليّة، وهي أقسام السنة النبوية.

الثانية: أن يكون الحلف جوابًا لسائل

فمن شواهده ما جاء عن علي بن أبي طالب أنه ذكر الخوارج فقال: «فيهم رجل مخدج اليد، أو مودن اليد، أو مثدون اليد». لولا أن تبطروا لحدثتكم بما وعد الله الذين يقتلونهم على لسان محمد ﷺ. قال قلت: آنت سمعته من محمد ﷺ؟ **قال: إي ورب الكعبة، إي ورب الكعبة، إي ورب الكعبة**(٢).

وتكرار اليمين عدّة مرّات توكيد لفظي لوثوق عليٍّ ﷺ من صحّة ما يرويه، وصحة سماعه .

ومن شواهده حين سئل جابر بن عبد الله ﷺ، وهو يطوف بالبيت أَنَهَى رسول الله ﷺ عن صيام يوم الجمعة؟ فقال: «**نعم وربِّ هذا البيت**»(٣).

فحلف لهم جابر من غير استحلاف؛ لتأكيد الأمر، ولوثوقه من صحة روايته عن النبي ﷺ.

المطلب السابع: تأكيد الصحابي ضبطه بالشهادة على الرواية

شهادة الصحابي على روايته تعطي معنًى أكبر من مجرّد السماع، أو المشاهدة؛ إذ يُستفاد منها معنى كمال الضبط، والإتقان، والوثوق من الخبر الذي يرويه.

وهذا النوع من المؤكِّدات هو الأكثر استخدامًا من أصحاب النبي ﷺ، وقد استخدموا

(١) أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب: رمي الجمار من بطن الوادي برقم: ١٧٤٧.
(٢) أخرجه مسلم في كتاب الزكاة، باب التحريض على قتل الخوارج ، برقم: ١٠٦٦.
(٣) أخرجه مسلم في كتاب الصيام، باب: كراهة صيام يوم الجمعة منفردًا برقم: ١١٤٣

فيه عبارات متنوعة، كلُّها تفيد الضبط، والإتقان لما يروونه.

ويأتي هذا المؤكد على صورتين:

الأولى: أن تأتي الشهادة من الصحابي ابتداء

فمن شواهده أن ابا هريرة سئل عن الصلاة في ثوب واحد فقال :**أشهد أني سمعت رسول الله ﷺ يقول**: «مَن صلَّى في ثوبٍ واحدٍ فليُخالِفْ بين طرفيهِ»(١).

ففيه الشهادة على السماع، وفي ذلك تأكيد لحفظه، وإتقانه، واستحضاره.

ومن شواهده ما جاء عن أبي رافع، قال: «**أشهد** لكنت أشوي لرسول الله ﷺ بطن الشاة، ثم صلّى ولم يتوضأ»(٢).

فاجتمع في هذا الشاهد مؤكدان من مؤكدات الضبط: هما الشهادة بقوله: «أشهد»، والقسم وتقديره: أقسم بالله، وجوابه: «لكنت أشوي».

ومن شواهده قول ابن عباس: **شَهِدَ عندي رجال مرضيون**، وأرضاهم عندي عمر، «أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس..» الحديث(٣).

وهنا يمكن أن يكون هؤلاء الصحابة قد شهدوا صراحة بسماعهم للحديث من رسول الله ﷺ، أو أن ابن عباس عبّر عن إخبارهم بالشهادة مبالغة في تصديقهم؛ لأنّ أمر الشهادة عظيم، ولا شكّ أنّ اجتماع هذا العدد من الصحابة، واتفاقهم على رواية هذا الحديث فضلًا عن شهادتهم يعتبر من مؤكّدات الضبط.

الثانية: أن تكون الشهادة جوابًا لسائل

فمن شواهده ما جاء عن أبي سلمة أنه سمع **حسان بن ثابت الأنصاري يستشهد أبا**

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب: إذا صلّى في الثوب الواحد فليجعل على عاتقيه برقم: ٣٦٠

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الحيض، باب: ترك الوضوء ممّا مسّت النّار برقم: ٣٥٧

(٣) أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب: الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس برقم: ٥٨

هريرة: أنشدك الله، هل سمعت النبي ﷺ يقول: «يا حسّان، أجِبْ عن رسول الله ﷺ، اللهم أيِّده بروح القُدُس». قال أبو هريرة: نعم[(١)].

فاستخدام الصحابة لفظ الشهادة ؛ هو من أجل تقوية الخبر، وتأكيد ضبطه.

ومن شواهده أن أبا موسى الأشعري: استأذن على عمر بن الخطاب ﷺ، فلم يؤذن له، وكأنه كان مشغولًا، فرجع أبو موسى، فَفَرَغ عمر، فقال: ألم أسمع صوت عبد الله بن قيس ائذنوا له، قيل: قد رجع، فدعاه فقال: «كنا نؤمر بذلك». فقال: تأتيني على ذلك بالبينة، فانطلق إلى مجلس الأنصار، فسألهم، فقالوا: لا يشهد لك على هذا إلا أصغرنا أبو سعيد الخدري، فذهب بأبي سعيد الخدري، فقال عمر: أخفي هذا عليَّ من أمرِ رسول الله ﷺ ألهاني الصفق بالأسواق، يعني: الخروج إلى تجارة.[(٢)].

وكان طلبُ الشهادة هنا من عمر بن الخطّاب ﷺ، فازداد خبرُ أبي موسى قوّةً، وصدقًا، وتحقّق ضبطه للحديث بشهادة أبي سعيد الخدري له.

المطلب الثامن: تصريح الصحابي بما يدلّ على تحرّيه للضبط، واهتمامه بالإتقان

من مؤكدات ضبط الصحابي أن يُصرّح بما يدلُّ على تحريه للضبط، وحرصه على إتقان الرواية، ممّا يعطي السامع الاطمئنان إلى تمكّن الصحابي من حفظ الحديث الذي يرويه، وضبطه له ، مع أنّ الصحابة ﷺ كلّهم عدول صادقون مُصدَّقون دون الحاجة إلى هذا التصريح. ويأتي هذا المؤكد على صورتين:

الأولى: أن يصرّح بما يدلّ على علمه بخطر الخطأ في الرواية عن النبي ﷺ

ومن شواهده قول علي ﷺ: إذا حدثتكم عن رسول الله ﷺ، **فلأن أخرّ من السماء أحبّ إليّ من أن أكذب عليه**، وإذا حدّثتكم فيما بيني وبينكم، فإن الحرب خدعة، سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «يأتي في آخر الزمان قومٌ حُدَثَاء الأسنان[(٣)].....

(١) أخرجه في كتاب الصلاة، باب: الشعر في المسجد برقم: ٤٥٣.
(٢) أخرجه البخاري في كتاب البيوع، باب: الخروج في التجارة برقم: ٢٠٦٢.
(٣) الصغار، وقد يعبر عن السن بالعمر. ينظر: عمدة القاري (١٦/١٤٤).

.....» [1]الحديث.

فهذا التعبير من عليّ ﷺ يُبيّن موقفه من التحديث عن رسول الله ﷺ، وعلمه بخطر الرواية، وبضرورة التحرّي الشديد، والضبط، والإتقان للحديث.

ومن شواهده ما جاء عن سعيد بن زيد أنه قال: أنا أشهد على رسول الله ﷺ بما سمعت أذناي، ووعاه قلبي من رسول الله ﷺ، **فإني لم أكن أروي عنه كذبًا يسألني عنه إذا لقيته**، أنه قال: «أبوبكر في الجنة، وعمر في الجنة...» الحديث[2].

اجتمع فيه ثلاثة من مؤكِّدات الضبط: الشهادة على الرواية، والتصريح بسماع الأذنين، ووعي القلب، ثمّ أضاف مؤكِّدًا يُبيّن فيه علمه بخطر الكذب على رسول الله ﷺ، وحذره، وخوفه من عاقبة ذلك، ممّا يمتنع معه أن ينسب إلى رسول الله ﷺ ما لم يَقُلْ، وهذه الجملة من المؤكدات لا يمكن أن يقولها إلا من أتقن حديثه، وضبط روايته.

الثانية: أن يُصرّح بما يدلّ على اهتمامه بالسنّة، وتحرّيه إتقان الرواية عن النبي ﷺ

فمن شواهده قول أبي هريرة ﷺ: **صحبت رسول الله ﷺ ثلاث سنين لم أكن في سنِيِّ أحرص على أن أعِي الحديثَ مِنِّي فِيهِنَّ**، سمعته يقول: وقال هكذا بيده: «بين يدي الساعة تُقاتلون قومًا نعالهم الشَّعر»[3].

هذا التصريح من أبي هريرة بشدة حرصه على حفظ السنة، وضبطها، وفهمها خلال سنوات ملازمته للنبي ﷺ يشهد له ما كان عليه واقع أبي هريرة من كثرة الرواية، وإتقانها، وضبطها بشهادة الصحابة ﷺ.

المطلب العاشر: تصريح الصحابي بما يدلّ على توافر ظروف الضبط وأسبابه

إن تصريح الصحابي بطول ملازمة النبي ﷺ أو بكثرة السفر معه، أو ما يدلّ على قربه

(١) أخرجه البخاري في كتاب المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام برقم: ٣٦١١

(٢) أخرجه أحمد في مسنده برقم: ١٦٢٩. قال الألباني في التعليقات الحسان (١١٦/١٠): «صحيح».

(٣) أخرجه البخاري في كتاب المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام برقم: ٣٥٩١

من رسول الله ﷺ أثناء سماعه لحديثه، أو أن يذكر ما يدلّ على تيقّظه، وانتباهه أثناء سماعه الحديث من النبي ﷺ، كل هذه التصريحات هي من دلائل ضبطه للحديث.

ولهذا المؤكد صور عديدة منها:

أولا: أن يصرّح بطول ملازمته لرسول الله ﷺ قبل ذكر الحديث

فمن شواهده قول أنس ﷺ: «**خدمت النبي ﷺ عشر سنين**، فما قال لي: أفٍّ، ولا: لم صنعت؟ ولا: ألا صنعت»(١).

الخدمة تعني: دوام القرب، والاتصال، وكثرة السماع، والمشاهدة، وهذه فرصة عظيمة للضبط، والإتقان؛ بسبب تكرار القول، أو الفعل، أو بسبب القرب المعين على صحة السماع، فذكر طول مدّة الصحبة له أهداف عديدة من ضمنها: تأكيد الصحابي ضبطه للحديث.

ومن شواهده قول ابن عمر –رضي الله عنهما– : «لو كنتُ مُسبِّحًا لأتممتُ صلاتي، **يا ابن أخي إنّي صحبتُ رسول الله ﷺ في السَّفر**، فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله..» الحديث(٢).

فذكر ابن عمر أنّه أطال صحبة النبي ﷺ في أسفاره مدّة حياته حتى قبضه الله، فلم يَرَ منه إتمام الصلاة في سفره، إنّما هو القصر، وإنّما يريد ابن عمر أن يثبت أنّ ما نقله هو أمرٌ يقينيٌ مؤكَّد، وهو ناشئٌ عن صحبة طويلة تجاوزت الثلاثين سنة، فهو استقراء طويل لا يحتمل الظنّ، أو الاحتمال.

ثانيا: أن يصرّح بما يدل على قربه من رسول الله ﷺ أثناء سماعه الحديث

فمن شواهده قول شكل بن حميد: أتيت النبي ﷺ، فقلت: يا نبي الله، علمني تعوذًا أتعوّذ به، **فأخذ بيدي، ثم قال**: «قل: أعوذ بك من شرِّ سمعي، وشرِّ بصري، وشرِّ

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب: حسن الخلق والسخاء، وما يكره من البخل برقم: ٦٠٣٨

(٢) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: صلاة المسافرين وقصرها برقم: ٦٨٩.

لساني، وشرِّ قلبي، وشرِّ مَنِيِّي». **قال: حتى حفظتها**[1].

وفي هذا الشاهد صرّح الصحابي بأثر القرب من النبي ﷺ في حفظ الحديث؛ كون يده كانت بين يدي النبي ﷺ أثناء التحديث.

ومن شواهده قول عائشة –رضي الله عنها-: كان رسول الله ﷺ يقول: «ما من نبي إلا تقبض نفسه....»، **فكنت قد حفظت ذلك منه، فإني لمسندته إلى صدري،** فنظرت إليه حتى مالت عنقه، فقلت: قد قضى..... » الحديث[2].

فذكرت أم المؤمنين قربها من النبي ﷺ؛ لأسباب عدّة منها: أن تؤكّد ضبطها للحديث، وحفظها له، فمعلوم أنّ القريب من المتحدّث أقرب إلى إتقان حديثه من البعيد.

ثالثا: أن يذكر الصحابي أمرًا يدلّ على تيقظه، وانتباهه أثناء سماع الحديث

ومن شواهده قول ابن عباس: **ضمَّني رسول الله** ﷺ وقال: «اللهم علِّمه الكتاب»[3].

فابن عباس حين ذكر الحالة التي كان عليها حين سماعه للحديث إنما يؤكد أمرين: أحدهما: قربه، والتصاقه برسول الله ﷺ، وهي فرصة للحفظ، والضبط، والأخرى: أنّ الذي ضبط الهيئة التي كان عليها رسول الله ﷺ حين التحدّث أولى أن يضبط الحديث نفسه.

ومن شواهده حديث أبي ذر، قال: قلت: يا رسول الله، ألا تستعملني؟ قال: **فضرب بيده على منكبي**. ثم قال: «يا أبا ذر، إنك ضعيف...» الحديث[4].

فذكر أبو ذر رضي الله عنه ضرْبَ النبي ﷺ له على منكبه، وهو ما يستدعي يقظة الراوي لما

(١) أخرجه النسائي في كتاب الاستعاذة، باب: الاستعاذة من شرّ السمع والبصر، برقم: ٥٤٤٤. صحّحه الألباني في صحيح الجامع (٨١١/٢).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده برقم: ٢٤٤٥٤. الحديث حسن الإسناد؛ لحال كثير بن زيد، والمطلب بن عبد الله، وهو مخرّج في الصحيحين عن عائشة دون لفظ الشاهد.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب: قول النبي ﷺ: «اللهم علمه الكتاب» برقم: ٧٥.

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة، باب: كراهة الإمارة بغير ضرورة برقم: ١٨٢٥.

سيُقال، وهذا كله من علامات الضبط، ودلائله.

رابعًا: دعاء الصحابي على نفسه إن لم يكن سمع الحديث من رسول الله ﷺ

الدعاء على النفس لإثبات أمر معيَّن لا يلجأُ إليه إلا من كان واثقًا بأنّه على الحق، وهذا الأسلوب هو أقرب ما يكون إلى المباهلة[1]،ولم يكن هذا الأسلوب كثير الاستخدام بين الصحابة، إنّما صحّ فيه قليل من الآثار.

فمن شواهده ما يرويه سعيد بن المسيب، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ لعلي: «أنت منِّي بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي». قال سعيد: فأحببت أن أشافه بها سعدًا، فلقيت سعدًا، فحدثته بما حدثني عامر، فقال: أنا سمعته، فقلت آنت سمعته؟ **فوضع إصبعيه على أذنيه فقال: نعم، وإلا، فاستُكَّتا**[2].

فدعا الصحابي على أذنيه بالصَّمَمِ إن لم تكونا سمعتا ما أخبر به أنه سمعه وهذا دليل على ضبطه للحديث، وحفظه له.

ومن شواهده قول أبي بكرة: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنّ ريحَ الجنّة لتُوجَدُ من مسيرةِ مائَةِ عامٍ... »الحديث[3]. قال أبو بكرة: «**أصمّ الله أذني إن لم أكن سمعت النبي ﷺ يقولها**».

فأبو بكرة ﷺ كان متحققا من سماع الحديث الذي يرويه للسامعين من النبي ﷺ، ولهذا دعا على نفسه بالصمم إن لم يكن سمعه من رسول الله ﷺ، وهذا من أبلغ من يؤكِّد ضبط الصحابي لما يرويه.

---

(١) المباهلة: « الملاعنة وهي أن يجتمع القومُ إذا اختلفوا في شيء فيقولون: لعنة الله على الظالم منا، والمبطل منا، والبَهْلة بالفتح اللعنةُ».

(٢) أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب: من فضائل علي بن أبي طالب، برقم: ٢٤٠٤

(٣) أخرجه أحمد في مسنده برقم: ٢٠٤٦٩. لحديث صحيح الإسناد، رجاله رجال الشيخين، والحديث صحّحه الحاكم على شرط البخاري، و وافقه الذهبي.

المطلب التاسع: تصريح الصحابي بالتزامه، وعمله بالحديث منذ سمعه من رسول الله ﷺ

إن تصريح الصحابي بالتزامه العمل بالحديث منذ سماعه له، أو حين يخبر بحُبِّه لشيء منذ سماعه من رسول الله ﷺ، فإن هذا التصريح يفيد تمكّن الصحابي من علم ذاك الشيء، وتيقّنه منه، وضبطه له، وحفظه إيّاه.

ومن شواهده حديث علي بن أبي طالب، أن فاطمة أتت النبي ﷺ تسأله خادمًا، فقال: «ألا أُخبرك ما هو خير لك منه؟ تُسبِّحين الله عند منامك ثلاثًا وثلاثين، وتحمدين الله ثلاثًا وثلاثين، وتكبرين الله أربعًا وثلاثين». ثم قال سفيان: إحداهنّ أربع وثلاثون، **فما تركتُها بعد، قيل: ولا ليلة صِفِّين؟ قال: ولا ليلة صِفِّين**(١).

فاستمرار علي ﷺ على هذا الذكر يقوله في كلِّ ليلة ما يزيد على ستٍّ وعشرين سنةٍ منذ وفاة رسول الله ﷺ؛كفيل بأن يكون قد ضبطه، وأتقنه.

ومن شواهده قول جابر بن عبد الله، أن رسول الله ﷺ أخذ بيدي ذات يوم إلى منزله، فأُخرِج إليه فِلَقًا من خبز، فقال: «ما مِن أُدُمٍ؟» فقالوا: لا إلا شيءٌ من خَلٍّ، قال: «فإنّ الخلَّ نِعمَ الأُدُمُ». قال جابر: «**فما زلتُ أُحبُّ الخّلَّ مُنذُ سمعتُها من نبي الله ﷺ**»(٢).

فظلَّ مُحبًّا للخلِّ منذ سمع من رسول الله ﷺ ما سمع، فإخبار جابر بن عبدالله عن تغيُّرٍ في طبيعته، وعن استمرار هذا التغيُّر سنوات عديدة، هو دليل على ضبطه لما راوه، وحدّث به.

المطلب العاشر: تصريح الصحابي أن عليه تبعة الحديث، وإثمه إن كان كاذبًا، أو مخطئًا أُثِر عن أصحاب النبي ﷺ كثير من العبارات التي تدلّ على تهيّبهم، وتخوّفهم، وحذرهم، واحتياطهم أثناء الرواية عن رسول الله ﷺ، فبعد ذلك لا يمكن أن يقول الصحابي: «عليّ إثم الحديث، وتبعته إن لم يكن قاله رسول الله ﷺ»، إلا أن يكون مستوثقًا متأكدّا من حفظه للحديث، وضبطه للرواية.

فمن شواهده حديث أبي رزين، قال: خرج إلينا أبو هريرة، فضرب بيده على جبهته،

(١) أخرجه البخاري في كتاب النفقات، باب: خادم المرأة برقم: ٥٣٦٢.
(٢) أخرجه مسلم في كتاب الأشربة، باب: فضيلة الخلّ و التأدم به برقم: ٢٠٥٢.

فقال: ألا إنكم تحدثون أني أكذب على رسول الله ﷺ، **لتهتدوا وأضِلُّ**، ألا وإنّي أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا انقطع شسعُ أحدِكم فلا يمشِ في الأخرى حتى يُصلِحها»(١).

فاجتمع في موقف أبي هريرة في هذا الحديث من الإشارات، والدلائل على تحقّقه من روايته غير هذه العبارة طريقة خروجه عليهم، واستنكاره قولهم بلفظه، وحركة يده، وشهادته، وقَسَمِه، ويكفي واحدٌ من هذه المؤكدات لتأكيد الضبط، فكيف بها مجتمعة.

ومن شواهده-أيضًا- حديث أبي رزين قال: «رأيت أبا هريرة يضرب جبهته بيده، ويقول: يا أهل العراق أنتم تزعمون أني أكذِبُ على رسول الله ﷺ **لِيكُونَ لَكُمُ المَهنَأُ، وعَلَيَّ الإثمُ**، أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: « إذا وَلَغَ الكَلبُ في إناءِ أحدِكم، فَليَغسِله سَبْعَ مَرَّات»(٢).

فردَّ أبو هريرة ﷺ على تكذيب أهل الكوفة له بأنّه إن لم يكن صادقًا متقنًا ضابطًا لما يرويه عن رسول الله ﷺ، فإنّ لكم الظفر بغنيمة العلم الصحيح المسند لرسول الله ﷺ، وعليَّ إثم الكذب عليه إن كنتُ كاذبًا -وحاشاه رضي الله عنه وأرضاه.

وهذا الشاهد اجتمع معه من مؤكِّدات الضبط، وإشاراته الدالّة على تحقّقه من روايته، طريقة خروجه عليهم، واستنكاره قولهم بلفظه، وحركة يده، وشهادته، وقَسَمِه، ويكفي واحدٌ من هذه المؤكدات؛ لتأكيد الضبط، فكيف بها مجتمعة.

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب اللباس والزينة، باب: إذا انتعل فليبدأ باليمين وإذا خلع فليبدأ بالشمال برقم: ٢٠٩٨.

(٢) أخرجه ابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها، باب: غسل الإناء من ولوغ الكلب برقم: ٣٦٣. الحديث صحيح الإسناد، رجاله رجال مسلم. قال الألباني في إرواء الغليل (١/٦١): «وسنده صحيح على شرطهما».

المبحث الثاني
تأكيد ضبط الصحابي للحديث بواسطة غيره

المطلب الأول: تصريح أحد الصحابة بتخصّص الصحابي الراوي للحديث فيه

إن الشهادة بالحفظ، والإتقان، أو الخبرة، والتخصّص إذا جاءت من متخصّص أخذت قيمة أكبر، ودرجة أعلى، وقد جاءت عبارات التزكية، والثناء من بعض الصحابة لبعض في جودة الحفظ، وقوة الضبط، والتخصّص في أحاديث وأبواب من العلم معيّنة، فتأتي هذه الشهادة؛ لتكون مؤكّدًا، وشاهدًا على ضبط الصحابي، وقد جاء هذا المؤكِّد على عدة صور، منها:

أولا: التأكيد على قوة حفظه للحديث، وضبطه له.

ومن شواهده حديث عروة، قال: حجَّ علينا عبد الله بن عمرو فسمعته يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: «إن الله لا يَنزِعُ العلمَ بعد أن أعطاكُمُوهُ انتزاعًا... » الحديث. فحدَّثتُ به عائشة زوج النبي ﷺ، ثمّ إنّ عبد الله بن عمرو حَجَّ بَعدُ فقالت: يا ابن أختي انطلق إلى عبد الله، فاستثبت لي منه الذي حدثتني عنه، فجئته فسألته فحدثني به كنحو ما حدثني، فأتيت عائشة، فأخبرتها فَعَجِبَتْ، فقالت: **والله لقد حَفِظَ عبدُ الله بن عمرو**(١).

فتعجبت السيدة عائشة –رضي الله عنها– من ضبط عبد الله بن عمرو للحديث، فحلفت بالله شاهدة له بالحفظ، لا سيّما أنّ عبد الله بن عمرو قد أعاد الحديث بعد عام كامل، فضبطه لم يزد فيه لم ينقص.

ومن شواهده قول ابن عمر لأبي هريرة: « **يا أبا هريرة أنت كنت ألزَمَنَا لرسول الله**

(١) أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس برقم: ٧٣٠٧.

ﷺ وأحفَظَنَا لحديثه»[1].

فهذه شهادة من ابن عمر الذي هو من فقهاء الصحابة، وعلمائهم، ورواتهم، لأبي هريرة بسعة الحفظ، واستيعابه لكثير من السنّة النبوية، كما نبَّه ابن عمر إلى أحد أسباب كثرة حفظ أبي هريرة، وقوّة ضبطه، وهو ملازمته لرسول الله ﷺ.

ثانيا: التأكيد على خبرته بالحديث، وتخصصه فيه.

ومن شواهده أن أبا هريرة سئل عن قول عائشة، وأم سلمة «أن رسول الله ﷺ كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله، ثم يغتسل، ويصوم»، فقال: **كذلك حدَّثني الفضلُ بن عباس وهُنَّ أعلَمُ**[2].

فأخبر أبو هريرة بأنّه وإن كان صادقًا فيما ينقله عن الفضل ضابطًا لما يرويه عنه، إلّا أنّه سيُقدِّم ما يرويه أزواج النبي ﷺ عنه على ما يرويه عن الفضل بحكم التخصّص، فهذه القضيّة الزوجيّة سيكون علم أزواج النبي ﷺ فيها أوثق من علم غيرهنّ.

ومن شواهده أن ابن عباس ﷺ سئل عن وِترِ رسول الله ﷺ، فقال ابن عباس:" **ألا أَدُلُّكَ على أعلَمِ أهلِ الأرضِ بوترِ رسول الله ﷺ؟** قال: من؟ قال: عائشة، فأْتِها، فاسألها..."[3].

فامتدح ابن عباس ﷺ علم أم المؤمنين عائشة –رضي الله عنها– وأخبر عن تخصّصها بمعرفة هذه العبادة من عبادات النبي ﷺ، ذلك أن الوتر صلاة ليلية تؤدي في البيت، وأمهات المؤمنين أعلم بذلك، وأولاهن عائشة؛ لشدة حرصها على حفظ آثار النبي ﷺ.

---

(١) أخرجه الترمذي في أبواب المناقب، مناقب أبي هريرة برقم: ٣٨٣٦. صححه الألباني في صحيح الترمذي (٥٥٩/٣).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الصوم، باب: الصائم يصبح جنبًا برقم: ١٩٢٦.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: جامع صلاة الليل ومن نام عنه أو مرض برقم ٧٤٦

المطلب الثاني: تصديق النبي ﷺ لرواية الصحابي

من أشرف، وأوثق مؤكّدات ضبط الصحابي لحديثه: أن يشهد له بالحفظ، والضبط رسولُ الله ﷺ المبلِّغ عن الله شريعته الذي لا ينطق عن الهوى، ولم ينل هذا الشرف العظيم من رسول الله ﷺ. إلا أبي كعب ﷺ.

فعن أبي بن كعب، أن رسول الله ﷺ «قرأ يوم الجمعة تبارك، وهو قائم، فذكَّرَنا بأيَّامِ الله»، وأبو الدرداء، أو أبو ذر يَغمِزُني، فقال: متى أُنزِلَتْ هذه السورة؟ إنّي لم أسمعْها إلا الآن، فأشار إليه، أن اسكُتْ، فلمّا انصَرَفُوا، قال: سألتُك متى أُنزِلت هذه السورة فَلَم تُخبرني؟ فقال أُبَيٌّ: ليسَ لك من صلاتِك اليومَ إلا مَا لَغَوت، فَذَهَبَ إلى رسول الله ﷺ فذكر ذلك له، وأخبره بالذي قال أُبَيٌّ، فقال رسول الله ﷺ: «**صَدَقَ أُبيٌّ**»(١).

فتصديق النبي ﷺ لجواب أبيّ بن كعب، وهو جواب كان يتضمّن حكمًا شرعيًا لا يمكن أن يُقال بالرأي، وجواب أبيّ بن كعب على المتحدِّث أثناء الخطبة، وإن كان لا يتبيّن لنا هل هو ينقله كما سمعه من رسول الله ﷺ، أو ينقله بالمعنى، ففي كلا الحالتين فإنّ الحديث يفيدنا بأن أبيًّا قد ضبط، وأن معنى الضبط يتّسع ليشمل: ضبط اللفظ، وضبط المعنى.

المطلب الثالث: تصديق صحابي لرواية الصحابي راوي الحديث

وقد جاء هذا المؤكِّد على صورتين:

الأولى: أن يؤكد ضبطه بقول: صدق.

من مؤكِّدات ضبط الصحابيِّ لحديثه أن يُصدِّقه صحابيٌ آخر، أو أكثر من صحابي، فيؤكِّد حفظه، وضبطه بأن يقول حين يسمع حديثه: صدق، أو يقول: وأنا سمعته من رسول الله، فيزداد الحديث قوة فوق قوّته.

ومن شواهده أن ابن عمر ﷺ سئل عن حديث أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ: «من

(١) أخرجه ابن ماجه، أخرجه في كتاب إقامة الصلاة، والسنة فيها، باب: ما جاء في الاستماع للخطبة والإنصات لها برقم: ١١١١. صححه الألباني في صحيح ابن ماجه (٣٢٩/١).

خَرَجَ مع جَنَازَةٍ من بَيتِها، وَصَلَّى عليها، ...»الحديث، فأرسل ابنُ عمر إلى عائشة يسألها عن قولِ أبي هريرة، فقالت عائشةُ: **صَدَقَ أبو هريرة**(١).

فتأييد، وتأكيد عائشة –رضي الله عنها– لحديث أبي هريرة، وتصديقها له دليل على ضبطه، وإتقانه لحديثه، وفي قواعد الترجيح بين الروايات عند المحدثين الترجيح بالكثرة.

ومن شواهده حين سئل ابن عباس وأبو هريرة عن حديث الحجاج بن عمرو الأنصاري، عن رسول الله ﷺ: «من كُسِرَ أو عَرِجَ فقد حَلَّ وعليه الحَجُّ مِن قَابِلٍ». **فَقَالا: صَدَقَ**(٢).

فتصديق اثنين من علماء الصحابة، وحفاظهم، ورواتهم المكثرين لهذا الصحابي في روايته يؤكِّد صفة الضبط التي تميّز بها أصحاب النبي ﷺ فيما يُبلِّغونه من سنّة رسول الله ﷺ.

الثانية: أن يؤكد ضبطه بموافقته في سماع ما حدّث به.

ومن شواهده أن عبد الله بن الصامت سأل رافعَ بن عمرو الغفاري عن حديث أبي ذر الغفاريﷺ عن «إنّ بَعدِي مِن أُمَّتي أو سيكون بعدي من أُمَّتي قومٌ يَقرؤون القرآن، لا يُجاوِزُ حَلاقِيمَهُم، يَخرُجُون مِن الدِّين كَمَا يَخرُج السَّهمُ مِن الرَّمِيَّةِ، ثُمَّ لا يَعودون فيه، هُمْ شَرُّ الخَلقِ والخَلِيقَةِ» فقال : "**وأنا سمعته من رسول الله ﷺ**"(٣).

فموافقة رافع بن عمرو بسماعه للحديث، كما حدّث به أبو ذرّ هو من مؤكِّدات الضبط.

ومن شواهده حديث حذيفة، قال: «أتى اللهُ بعبدٍ من عباده آتاه الله مالًا، فقال له: ماذا عملت في الدنيا؟ قال: ولا يكتمون الله حديثًا...»الحديث. فقال عقبة بن عامر

(١) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز، باب: فضل الصلاة على الجنازة واتباعها برقم: ٩٤٥
(٢) أخرجه أبو داود في كتاب المناسك، باب: الإحصار برقم: ١٨٦٢. صححه الألباني في صحيح أبي داود (١١٧/٦).
(٣) أخرجه مسلم في كتاب الزكاة، باب: الخوارج شر الخلق والخليقة برقم: ١٠٦٧.

الجهني، وأبو مسعود الأنصاري: **هكذا سمعناه من في رسول الله ﷺ**[(١)].

فأقرَّ اثنان من أصحاب النبي ﷺ بأنّهم سمعوا هذا الحديث من فمِ النبي ﷺ كما نقله لهم حذيفة، وهذا من مؤكِّدات حفظ حذيفة، وضبطه، وإتقانه.

المطلب الرابع: تصديق التابعي لرواية الصحابي راوي الحديث

التابعون هم خط الدفاع الثاني عن سنّة المصطفى ﷺ، فهم الذين تلقوها مباشرة من أصحاب النبي ﷺ، وبلغوها لمن بعهدهم كما سمعوها، وقد اهتموا بنقل الصورة التي كان عليها أصحاب النبي ﷺ من قوة الضبط، ومتانة الحفظ للسنّة النبوية. وقد جاء هذا المؤكّد على ثلاثة صور:

الأولى: أن تتفق رواية تابعيين للحديث عن صحابي واحد في مجلسين مختلفين

ومن شواهده ما رواه يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن، قالت سمعت عائشة –رضي الله عنهما– قالتَ: «أمر رسول الله ﷺ من لم يكن معه هديٌ إذا طافَ وسَعَى بين الصَّفَا والمروَةَ أن يَحِلَّ»، قال: يحيى، فذكرتُه للقاسم، فقال: **أتتك (أي عمرة بنت عبد الرحمن) بالحديثِ على وجهِهِ**[(٢)].

وهذا الحديث وإن كان فيه شهادة لعمرة بالضبط، إلّا أن اتفاق التابعيين على رواية حديث عائشة، وعلى عدم اختلاف حديثها دليل على ضبطها.

ومن شواهده ما رواه عبد الرحمن بن يزيد، عن علقمة، عن أبي مسعود البدري ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**الآيتانِ مِن آخِرِ سُورةِ البَقَرَةِ، مَن قَرَأَهُما فِي لَيلَةٍ كَفَتَاهُ**»، قال عبدُ الرحمن: **فلقِيتُ أبا مسعودٍ وَهُو يَطُوفُ بالبيتِ فَسأَلتُهُ فَحَدَّثَنِيهُ**[(٣)].

فسمع عبد الرحمن بن يزيد الحديث من أبي مسعود مباشرة بعد أن سمعه عنه بواسطة

(١) أخرجه مسلم في كتاب المساقاة، باب: فضل إنظار المعسر برقم: ١٥٦٠

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب: ذبح الرجل عن نسائه من غير أمرهنّ برقم: ١٧٠٩

(٣)أخرجه البخاري في كتاب المغازي، بابٌ، برقم: ٤٠٠٨.

علقمة، فوجد أبا مسعود قد ضبط حديثه.

الثانية: أن يرويه تابعيان عن صحابيين مختلفين بنفس الألفاظ

ومن شواهده ما جاء عن الزهري، قال: حضرتُ عَشَاءَ الوليدِ، أو عبدِ الملك. فَلَمَّا حضرتِ الصَّلاةُ قُمتُ لأَتَوَضَّأَ، فَقالَ: جعفرُ بن عمرو بن أمية: أَشهدُ على أَبِي أَنَّه شَهِدَ على رسولِ اللهِ ﷺ أنه «أَكَلَ طَعَامًا مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ، ثُمَّ صَلَّى، وَلَمْ يَتَوَضَأَ»، وقال عليُّ بن عبد الله بن عباس: **وأنَا أشهَدُ عَلَى أبِي بِمِثلِ ذلك**(١).

فصرّح عليَّ بن عبد الله بن عباس بسماعه لهذا الحديث من أبيه، كما سمعه جعفر بن عمرو بن أمية من أبيه، ولا يخفى أنّ في هذا التصريح تأكيدًا لضبط الصحابة للحديث الذين سمعوه من رسول الله ﷺ.

الثالثة: أن يرويه تابعي عن صحابي، ثم يسمعه التابعي من صحابي آخر بنفس ألفاظه

ومن شواهده ما جاء عن ابن الديلمي، قال: أتيتُ أُبَيَّ بن كعب، فقلت: له وقَعَ في نفسِي شيءٌ من القدرِ، فحدِّثني بشيءٍ لعلّ اللّهَ أن يُذهبَهُ من قلبي، قال: «لو أنّ اللّهَ عذّبَ أهل سماواتِهِ وأَهل أرضهِ عذّبَهم وهو غيرُ ظالمٍ لهم..» الحديث. قال: **ثُمَّ أَتَيتُ عبد اللّهِ بن مسعودٍ، فقال مثلَ ذلكَ**، قال: **ثُمَّ أتيتُ حُذيفةَ بن اليمَانِ، فقال مثل ذلكَ**، قال: **ثُمَّ أَتيتُ زيد بن ثابتٍ، فحَدَّثَني عن النَّبيِّ ﷺ مثل ذلكَ**(٢).

فتنقَّل ابن الديلمي بين ثلاثة من الصحابة؛ ليسمع منهم هذا الحديث، فوجدهم قد توافقت رواياتهم، وهو من شواهد ضبط الصحابة.

ومن شواهده ما جاء عن أبي مسلم الخولاني عن معاذ بن جبل عن النبي ﷺ :«المتحابُّون

(١)أخرجه ابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها، باب: الرخصة في ذلك –أي: الوضوء مما غيرت النار– برقم: ٤٩٠. الحديث صحيح الإسناد، رجاله رجال البخاري، وقد صرّح الوليدُ فيه بالسماع، فلا تضرّ شهرة بالتدليس.

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب السنّة، باب: في القدر برقم: ٤٦٩٩. صحّحه الألباني في ظلال الجنّة (١٠٩/١).

في اللَّهِ على منَابرَ من نُورٍ في ظلِّ العَرشِ يومَ لا ظلَّ إلا ظلُّهُ». قال: **فَخَرَجتُ حتّى لقيتُ عبادةَ بنَ الصَّامتِ، فَذَكَرتُ لهُ حديث معاذِ بن جبَلٍ فقال: سمعتُ رسولَ اللَّه ﷺ يحكِي عن ربِّهِ يقولُ**: «حَقَّتْ مَحَبَّتِي للمُتَحَابِّينَ فِيَّ...»الحديث[1].

فسمع أبو مسلم الخولاني الحديث من صحابيين في مجلسين مختلفين، فوجدهما قد توافقت رواياتهما، وهذا من شواهد الضبط لدى الصحابة.

(١) أخرجه أحمد في مسنده برقم: ٢٢٠٦٤. الحديث حسن الإسناد؛ لحال جعفر بن برقان.

المبحث الثالث

ضبط الصحابة للأحاديث بشواهد الواقع

إنّ ممّا يشهد لمدى قوة ضبط الصحابة لمتون الأحاديث وتأديتهم لها كما سمعوها من النبي ﷺ شواهد من واقع حياة الصحابة، وقد جاء لذلك عدة صور، منها:

أولا: أن يذكر الصحابي ما يدلّ على اهتمام النبي ﷺ بمسألة الضبط، أو يبيّن استعمال النبي ﷺ لبعض الأساليب المعينة على الضبط، وقد كان لهذه الأساليب النبوية المتميّزة الدور الكبير فيما تميّز به الصحابة من ضبط للسنة النبوية، ومن هذه الأساليب:

١- تصحيح النبي ﷺ لرواية الصحابي للحديث:

ومن شواهده تصحيحه ﷺ للبراء بن عازب وهو يعلمه بعض اذكار النوم، فلما أراد البراء أن يستظهر حفظ الذكر غيّر في بعض ألفاظه فقال: «وبِرَسُولِكَ الذي أرسلتَ»، قال: «**لا، وبِنَبِيِّكَ الذي أَرسلتَ**»[(١)]، فبيّن الحديث مدى عناية النبي ﷺ بضبط لفظ الحديث، وتوجيه البراء للخطأ الذي وقع فيه، وتصحيحه له فكلُّ هذه الأمور تؤكد ضبط الصحابي لحديثه.

٢- أن يذكر الصحابي أسلوب النبي ﷺ المساعد على ضبط الحديث:

ومن شواهده ما جاء عن ابن مسعود، قال: علَّمَنِي رسولُ الله ﷺ، وَكَفِّي بين كَفَّيهِ التَشَهُّدَ، كما يُعلِّمَني السُّورَة من القرآن: «التَحِيَّاتُ لله، والصلواتُ والطيِّباتُ...» الحديث[(٢)]، فأخبر ابن مسعود عن الهيئة، والأسلوب الذي استعمله النبي ﷺ حين كان يعلِّمه دعاء التحيّات، فالحال أنّه كان كفّه بين كفّي رسول الله ﷺ، وهذا أدعى للتركيز، والانتباه، ثمّ ذكر تكرار النبي ﷺ للذكر له من أجل أن يحفظه، وأنّه يُعلمه إياه

(١) أخرجه البخاري في كتاب الدعوات، باب: إذا بات طاهرًا وفضله برقم: ٦٣١١ .
(٢) أخرجه البخاري في كتاب الاستئذان، باب: الأخذ باليدين برقم: ٦٢٦٥ .

كما يُعلمه السورة من القرآن، وقد ورد مثل هذا المؤكّد للضبط عن ابن عباس[(١)]، فقال مثل ما قال ابن مسعود فهذا ممّا يؤكِّد ضبط الصحابي لحديثه.

ثانيا: تصديق الواقع لرواية الصحابي

لقد كان في بعض الأحاديث والأخبار التي رواها الصحابة عن رسول الله ﷺ، ووقع مصداقها للصحابي راوي الحديث، أو لغيره ممّن جاء بعده أصدق دليلٍ على ضبط الصحابة للحديث النبوي، فهاتان صورتان لهذا المؤكّد:

الأولى: ما وقع مصداقه لراوي الحديث، ومن شواهده: ما جاء عن أبي هريرة ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: «كانت امرأتان معهُما ابنَاهُما، جاء الذئبُ فذَهَبَ بابن إحدَاهُما، فقالت لصاحبَتِها: إنَّما ذَهَبَ بابنِكِ، وقالت الأُخرَى: إنَّما ذَهَبَ بابنِكِ، فَتَحَاكَمَتَا إلى داود عليه السلام فقضى به للكُبرى، فَخَرَجَتَا على سُليمان بن داود -عليهِما السَّلام- فَأَخبَرَتَاه، فقال: ائتُونِي بالسِّكِّين أَشُقُّهُ بينَهُما، فقالت الصُّغرَى: لا تَفعَل يَرحَمُكَ اللهُ هُو ابنُها فَقَضَى بِهِ للصُّغرَى». قال أبو هريرة: «**واللهِ إنْ سمعتُ بالسكِّين قَطُّ إلا يومَئذٍ، وما كُنَّا نَقُولُ إلّا المُديَةَ**»[(٢)]، فضبط أبو هريرة لفظ الحديث، ونقله كما سمعه من رسول الله ﷺ بما فيه كلمة "السكين" التي لم يكن يعرفها حين سماعه لذلك الحديث.

ومن شواهده -أيضًا- ما رواه جابر ﷺ، قال: قال النبي ﷺ: «هَلْ لَكُم مِن أَنمَاطٍ؟» قلتُ: وأَنَّى يَكونُ لَنَا الأَنمَاطُ؟ قال: «أمَا إنَهُ سَيَكُونُ لكُم الأَنمَاطُ» فأَنَا أقولُ لَهَا -يعني: امرأتَه- أَخِّرِي عَنِّي أنمَاطَكِ، **فتقولُ: أَلَمْ يَقُلِ النَّبيُّ ﷺ**: «إنّها سَتَكُونُ لكم الأنمَاطُ» فأَدَعُهَا.[(٣)]

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب: التشهد في الصلاة برقم: ٤٠٣.

(٢) أخرجه في كتاب الفرائض، باب: إذا ادّعت المرأة ابنًا برقم: ٦٧٦٩.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام برقم: ٣٦٣١.
والأنماط: "هي ضرب من البسط له خمل رقيق". النهاية في غريب الحديث(١١٩/٥).

فروى جابرٌ هذا الحديث للنّاس، ومنهم زوجته كما سمعه من النبي ﷺ، ثمّ مرّت الأيام، ووقع مصداق ما قال النبي ﷺ لجابر نفسه، وذكّرته بذلك زوجته.

ومن شواهده: حديث عدي بن حاتم حين قال له النبي ﷺ: « يا عُديُّ، هَل رأيتَ الحِيرَةَ؟» قلتُ: لم أَرَها، وقد أُنبِئتُ عَنهَا، قال «فإنْ طَالَت بِكَ حياةٌ لَتَرَيَنَّ الظَّعِينَةَ تَرتَحِلُ مِن الحِيرَةِ حتى تطوفَ بالكعبةِ لا تخافُ أحدًا إلا اللهَ، –قلتُ فيما بيني وبين نفسي: فأين دُعَّارُ طَيِّءٍ الذين قد سعَّروا البلادَ–، ولَئِنْ طالت بِكَ حياةٌ لتُفتَحَنَّ كُنوزُ كِسرى ...» [1] ، فوقع لعديّ مصداق ما رواه عن رسول الله ﷺ من هذه الأخبار بعد سنين من روايته للحديث قال عدي: **فرأيتُ الظَّعينَةَ ترتَحِلُ من الحِيرَةِ حتى تطوفَ بالكعبةِ لا تخافُ إلا اللهَ، وكنتُ في من افتَتَحَ كُنُوزَ كسرى بن هرمز** ..، فالحديث كما دلّ على صدق نبوة النبي ﷺ، فقد دلَّ على ضبط الصحابي لحديثه.

ومن شواهده: حديث أبي سعيد الخدري في قصة ذي الخويصرة، وإخبار النبي ﷺ بظهور الخوارج وذكر بعض نعوتهم فقال:« آيتهم رجلٌ أسودٌ، إحدى عَضُدَيْهِ مثل ثدي المرأة...»[2]، فوقع لأبي سعيد مصداق ما رواه عن رسول الله ﷺ بعد وفاة النبي ﷺ بأكثر من عشرين سنة حتى قال: " فأمر بذلك الرجل فالتمس فأتي به، **حتى نظرت إليه على نعت النبي ﷺ الذي نعته**" وهذا يؤكد مقدار ضبط الصحابة للحديث النبوي.

الثانية: ما وقع مصداقه لغير راوي الحديث، ومن شواهد ذلك:

ما رواه أنس بن مالك، عن خالته أم حرام بنت ملحان، قالت: نامَ النَّبيُّ ﷺ يومًا قريبًا منِّي، ثُمَّ استَيقَظَ يتبَسَّمُ، فقلتُ: ما أَضحكَكَ؟ قال: «أنَاسٌ من أُمّتي عُرِضُوا عليَّ يَرْكَبُون هذا البَحرَ الأخضَرَ كالمُلُوكِ على الأَسِرَّةِ». قالت: فادْعُ اللَّهَ أَن يجعَلَنِي منهُم فدَعَا لها، ثُمَّ نامَ الثَّانيةَ، ففَعَلَ مثلَهَا، فقالَت مثلَ قولِهَا، فأَجابَهَا مثلَهَا فقالت: ادعُ اللَّهَ

---

١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام برقم: ٣٥٩٥ .

(٢) أخرجه البخاري، أخرجه في كتاب المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام برقم: ٣٦١٠.

أَن يَجعلَنِي منهُم، فقال: «أَنتِ منَ الأَوَّلِينَ». فخَرَجَت معَ زَوجِهَا عبادَةَ بنِ الصَّامتِ غازِيًا أَوّل ما رَكِبَ المسلِمونَ البحرَ معَ مُعَاوِيَةَ، فلمَّا انصَرَفُوا من غَزوِهِم قافِلِينَ، فنزَلُوا الشَّأمَ، **فَقُرِّبَت إِلَيها دَابَّةٌ لتَركبَهَا، فصرَعَتهَا، فماتَتْ**(١).

ومن ذلك قول عمار يوم صفين: ائتُوني بِشَربَةِ لَبَنٍ، فإنّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «آخِرَ شَربَةٍ تَشرَبُها مِن الدُّنيَا شَربَةِ لَبَنٍ». **فأُتِيَ بشربَةِ لَبَنٍ فَشَرِبَها ثُمَّ تَقَدَّمَ فَقُتِلَ**(٢).

ففي هذين الحديثين نجد أنّ أم ملحان وعمّار قد روى كلّ واحد منهما حديثه عن رسول الله ﷺ، وضبط ألفاظه، ثم وقع مصداقه لمن شهدوا موتهما، فكان أحد دلائل النبوة للنبي ﷺ، وأحد دلائل الضبط لأم حرام بنت ملحان، وعمّار بن ياسر – رضي الله عنهما –.

ثالثا: تأكيد الضبط بروايته بعد مدة بنفس ألفاظه

ويشهد لذلك ما أخرجه البخاري في صحيحه من طريق محمود بن الربيع حين ذكر زيارة النبي صلى الله عليه وسلم لبيت عتبان بن مالك وإمامته فيهم صلاة النافلة ثمّ ذكر الحديث بطوله، وفي آخره قال: « فجعلتُ لله عليَّ إن سَلَّمنِي حتى أَقفُلَ من غزوَتِي أن أسأَلَ عنها عِتبانَ بن مالك ﷺ إن وجدتُه حيًّا في مسجدِ قومِهِ، فقفلتُ، فأَهلَلتُ بِحَجَّةٍ أو بِعُمرَةٍ، ثم سِرتُ حتى قَدِمتُ المدينةَ، فأتيتُ بني سالم، فإذا عِتبان شيخٌ أعمَى يُصلِّي لقومِهِ، فلمَّا سَلَّمَ من الصلاةِ سلَّمتُ عليهِ وأخبرتُه مَن أنا، **ثمَّ سألتُه عن ذلك الحديثِ، فَحَدَّثَنِيهِ كمَا حَدَّثَنِيهِ أوَّلَ مرَّةٍ**» فحين يبيّن التابعي محمود بن الربيع قوة ضبط الصحابي عتبان بن مالك لحديثه وإعادته له بألفاظه كما سمعه منه في المرّة الأولى مع بعد الفترة

(١) أخرجه: البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب: فضل من يُصرع في سبيل الله فمات فهو منهم برقم: ٢٧٩٩.

(٢) أخرجه الإمام أحمد، أخرجه في مسنده برقم: ١٨٨٨٠، صححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٦٦٤/٧).

الزمنية، فهذا ممّا يؤكّد ما كان عليه الصحابة من الضبط والحفظ والإتقان للحديث النبوي

ومن أمثلة ذلك ما رواه عروة بن الزبير عبد الله بن عمرو بن العاص، يقول: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «إنّ اللهَ لا يَقبِضُ العِلمَ انتِزَاعًا ينتَزِعُهُ مِن النَّاسِ، ولَكِن يَقبِضُ العِلمَ بِقَبضِ العُلَمَاءِ، حَتَّى إذا لَم يَترُكْ عَالِمًا، اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَّالًا، فَسُئِلُوا فَأَفتَوا بِغَيرِ عِلمٍ، فَضَلُّوا وأَضَلُّوا»، ففي بعض روايات أن عروة بن الزبير قال:" **ثم لقيتُ عبدَ الله بن عمرو على رأسِ الحَولِ، فسألتُه فَرَدَّ عَلَينا الحديثَ كَمَا حَدَّثَ،** قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول"[(١)].

فدل هذا على ضبط عبد الله بن عمرو قد لحديثه؛ حيث ردّه على ابن الزبير بعد عام كما حدّث به أوّل مرّة.

ومن ذلك ما جاء عن عروة بن الزبير أنه قال: ذكر مروانُ في إمارتِهِ على المدينةِ أنّه يُتَوضَّأُ مِن مَسِّ الذَّكَرِ إذا أفضَى إليهِ الرَّجُلُ بِيَدِهِ، فأنْكَرتُ ذلك، وقلت: لا وُضُوءَ على مَن مَسَّهُ فقال مروانُ: أخبرتني بُسرَةُ بنت صفوان أنّها سمعت رسولَ الله ﷺ ذَكَرَ ما يُتَوضَّأُ مِنهُ، فقال رسولُ الله :ﷺ «ويُتَوضَّأ مِن مَسِّ الذَّكرِ». قال عُروة: فلم أزَلْ أُمَاري مروانَ حتّى دَعَا رجلًا من حَرَسِه، فأَرسَلَه إلى بُسرةَ، فَسَأَلَها عمَّا حدَّثت مروانَ، **فأَرسَلَت إليهِ بُسرةُ بِمثلِ الذي حدَّثنِي عنها مروانُ**[(٢)].

ووجه الشاهد: من هذه الرواية أن بسرة-رضي الله عنها- قد ضبطت حديثها، فحدّثت به الشرطي، كما حدّثت به مروان.

(١) أخرجه: مسلم: كتاب العلم، باب: رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان برقم: ٢٦٧٣.

(٢) أخرجه: النسائي في كتاب الطهارة، باب: الوضوء من مسّ الذكر برقم: ١٦٣، صححه الألباني في صحيح أبي داود (١/٣٣١).

الخاتمة

الحمد لله على نعمه التى لا تحصى، وعلى آلائه التي لا تستقصى، الحمد لله الذي برحمته تترادف العطايا والنِّعم، وبنوره تنجلي الكربات والظُلَم، والصلاة والسلام الأتمّان الأكملان على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن اقتفى آثارهم إلى يوم الدين.

أمّا بعد:

فبفضل الله، ورحمته، وكرمه قد أتممتُ كتابة هذا البحث الذي أسأل الله الكريم الذي أعان على كتابته، والفراغ منه أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به كاتبه، وقارئه.

وبعد جهد المقلِّ من العبد الفقير إلى ربّه ألخصّ أبرز ما توصّلت إليه من نتائج هذا البحث في نقاط:

الأولى: هذا البحث يُظهر قوة ضبط الصحابة ﷺ لألفاظ الحديث النبوي، حيث كان يرتكز على عدة ركائز مهمّة: كتعظيمهم للرواية عن رسول الله ﷺ، وعلمهم بخطر الكذب عليه، ومعرفتهم بشرف حفظ سنته وتبليغها لمن لم يسمعها..

الثانية: من أركان الضبط: ضبط المعنى، وهذا باب أكّده الصحابة ومارسوه من خلال نقلهم لسنّة النبي ﷺ القولية والعملية، حيث كانوا لا يتجاوزون معنى الحديث وإن تصرفوا أحيانًا ببعض ألفاظه.

الثالثة: تنوّع التعبير، واختيار الألفاظ المؤكدة للضبط عند الصحابة ﷺ كان حاضرًا بصورة ظاهرة، حيث تعدّدت وتنوّعت عباراتهم التي استخدموها لتأكيد ضبطهم، سواء في ذلك عبارات تأكيد الحفظ، أو الخبرة، أو الشهادة، أو غير ذلك.

الرابعة: كم كان لشواهد الضبط ومؤكداته لدى الصحابة ﷺ من أثر كبير في الترجيح، وفي حلّ الخلاف في المسائل التي ربّما اختلف عليها الصحابة ﷺ !

الخامسة: الشواهد اللفظية لضبط الصحابة لها امتدادات شرعية؛ كتعظيم الحلف واليمين، وتعظيم شأن الشهادة، و خطر الكذب على رسول الله ﷺ.

السادسة: دقّة نظر المحدثين في استنباط شواهد الضبط، والإشارة إليها، والاستفادة منها.

السابعة: تكرَّر أن يؤكّد الصحابة ضبط الرواية بالشهادة عليها، وهو أكثر الشواهد ورودًا؛ حيث ورد في (٤١) حديثًا، ثم التصريح بالحفظ وعدم النسيان؛ حيث ورد في (٣٢) حديثًا، ثم ما ورد في مثل قول الصحابي: «سمعته أذناي وأبصرته عيناي ووعاه قلبي» حيث ورد في (٢١) حديثًا، وسائر الشواهد تكررت في أقل من العشرين مرة، وبعضها لم يرد إلا مرة واحدة.

هذه أهم النتائج التي وصلت إليها، وأرى من التوصيات المكمّلة لهذا الموضوع:

الأولى: إعداد دراسات علمية مقارنة؛ لبيان عناية الصحابة واهتمامهم ومراعاتهم لضبط معنى الحديث حتى في حال اختلاف ألفاظه.

الثانية: العناية بدراسة سياقات الأحاديث النبوية، دراسة نظرية تطبيقية متعلقة بالمقدّمات، والخواتيم، فإنّ فيها الكثير من الفوائد الجليلة ؛كفقه الصحابة، وآدابهم، وصورٍ من تعظيمهم للسنّة النبوية، وتأثرهم بها، واستجابتهم لها.

وبالله التوفيق، وصلى الله، وسلّم، وبارك على نبيّنا محمّد،
وعلى آله، وصحبه أجمعين

المراجع والمصادر

١- **اختصار علوم الحديث**: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٣٧٠هـ

٢- **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**: محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، إشراف: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

٣- **أسباب تفوق الصحابة في ضبط الحديث**: د. سلطان العكايلة و د. محمد عيد الصاحب، دار ابن الجوزي، عمّان، ط ١، ١٤٣١ هـ / ٢٠١٠م.

٤- **تعليقات على ما صححه الحاكم في المستدرك، ووافقه الذهبي**: د. عبد الله بن مراد السلفي، تقديم: د. أحمد بن عبد الكريم معبد، دار الفضيلة، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ.

٥- **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

٦- **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**: عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ)، مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني - زهير الشاويش - عبد الرزاق حمزة، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

٧- **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (المتوفى: ١١٨٢هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٨- **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، المحقق: دار الفلاح

للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: دار النوادر، دمشق – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨م.

٩- **الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه:** أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤-٢٥٦هـ)، تحقيق محب الدين الخطيب، رقَمه محمد فؤاد عبدالباقي، راجعه قصي محب الدين الخطيب، الناشر المطبعة السلفية ومكتبتها، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.

١٠- **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها:** أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، (لمكتبة المعارف) .

١١- **سنن ابن ماجه:** أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، ابن ماجه – وماجه اسم أبيه يزيد – (المتوفى: ٢٧٣هـ) تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، الناشر مطبعة دار إحياء الكتب العربية.

١٢- **سنن أبي داود:** أبوداود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (٢٠٢-٢٧٥هـ) تحقيق شعيب الأرنؤوط و محمد كامل قره بللي، الناشر دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ.

١٣- **سنن الترمذي:** محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢) ، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر ، ط٢، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.

١٤- **سنن النسائي:** أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي الشهير بـ (النسائي) (٢١٥-٣٠٣هـ)، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر مكتبة المعارف للنشر والتوزيع –الرياض، الطبعة الأولى.

١٥- **شرح الأثيوبي على أَلْفِيَّةِ السُّيوطي في الحديث = إسعاف ذوي الوَطَر بشرح نظم الدُّرَر في علم الأثر:** محمد بن علي بن آدم بن موسى الأثيوبي الولوي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣م.

١٦- **شرح علل الترمذي**: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

١٧- صحيح أبي داود – الأم: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م.

١٨- **صحيح سنن ابن ماجه**: محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض ، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ

١٩- **صحيح سنن الترمذي**: محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ

٢٠- **ضبط الصحابة رضي الله عنهم (دراسة منهجية)**: د. متعب بن سالم الخمشي، مركز البحوث الشرعية، جامعة القصيم، الطبعة الأولى، ١٤٣٦ هـ.

٢١- **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: ٨٥٥هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٢٢- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

٢٣- **كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري**: محمَّد الخَضِر بن سيد عبد الله بن أحمد الجكني الشنقيطي (المتوفى: ١٣٥٤هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ-١٩٩٥م.

٢٤- **لسان العرب**: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤هـ.

٢٥- **مختار الصحاح**: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر:

المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

٢٦- **مسند الإمام أحمد بن حنبل**: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة، ١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.

٢٧- **مسند الشاميين**: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ – ١٩٨٤.

٢٨- **المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ**: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦-٢٦١هـ)، تشرف بخدمتها والعناية بها أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر دار طيبة، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.

٢٩- **مشكاة المصابيح**: محمد بن عبد الله الخطيب العمري، أبو عبد الله، ولي الدين، التبريزي (المتوفى: ٧٤١هـ)، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٩٨٥.

٣٠- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت.

٣١- **المُعْلم بفوائد مسلم**: أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التَّمِيمي المازري المالكي (المتوفى: ٥٣٦هـ)، المحقق: فضيلة الشيخ محمد الشاذلي النيفر، الناشر: الدار التونسية للنشر، المؤسّسة الوطنية للكتاب بالجزائر، المؤسّسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدّراسات بيت الحكمة، الطبعة: الثانية، ١٩٨٨ م، والجزء الثالث صدر بتاريخ ١٩٩١م.

٣٢- **المقترب في بيان المضطرب**: أحمد بن عمر بن سالم بن أحمد بن عبود أبو عمر بازمول السلفي المكي الرحابي، الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٣٣- **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢.

٣٤- **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)، تحقيق: أ. د. عبد الله بن ضيف الله الرحيلي ، الطبعة: الثانية، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

٣٥- **النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**: علي حسن عبدالحميد الحلبي، الناشر: دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة: العاشرة ١٤٢٧هـ.

٣٦- **النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**: علي حسن عبدالحميد الحلبي، الناشر: دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة: العاشرة ١٤٢٧هـ.

٣٧- **النهاية في غريب الحديث والأثر**: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي.